



مستجدات عصرنة النظام الميزانياتي للمساهمة في تجسيد شفافية الموازنة العامة للدولة بالجزائر - دراسة استطلاعية بوزارة المالية " جوان 2021 -
Updates on modernizing the budget system to contribute to the transparency of the state budget in Algeria - an exploratory study at the Ministry of Finance " June 2021 "

رافع محمد

جامعة الشلف (الجزائر)

rafarafa220dz@gmail.com

د.حيرش فايزة *

جامعة الشلف (الجزائر)

f.hirech@univ-chlef.dz

| المخلص: | معلومات المقال |
|---|--|
| <p>تهدف الدراسة إلى الوقوف على مدى مساهمة مستجدات عصرنة النظام الميزانياتي ضمن القانون 15-18 في تجسيد شفافية الموازنة العامة، ولتأكيد الطرح تم توزيع استبيان على مستوى وزارة المالية باعتبارها المؤسسة التي تشرف على مشروع العصرنة. وخلصت الدراسة إلى أن الإصلاح الميزانياتي الذي من المتوقع دخوله حيز التنفيذ سنة 2023 يعتبر كمنعرج لتحديث التسيير العمومي، كونه ينص على التوجه التدريجي نحو تبني شفافية الموازنة العامة، إضافة إلى أنه يكرس اعتماد الإدارة بالنتائج، الذي يعزز شفافية ومصداقية المعلومات المتعلقة بالمالية العامة للدولة.</p> | <p>تاريخ الارسال: 2021/07/23</p> <p>تاريخ القبول: 2021/10/27</p> <p>الكلمات المفتاحية:</p> <ul style="list-style-type: none"> ✓ عصرنة النظام الميزانياتي ✓ القانون العضوي 15-18 ✓ شفافية الموازنة العامة |
| Abstract : | Article info |
| <p><i>The study aims to determine the extent to which the modernization of the budget system within Law 18-15 contributes to embodying the transparency of the general budget. To confirm the proposal, a questionnaire was distributed at the level of the Ministry of Finance, as it is the institution that oversees the modernization project.</i></p> <p><i>The study concluded that the budget reform, which is expected to enter into force in 2023, is considered as a zigzag for the modernization of public management, as it provides for a gradual trend towards adopting the transparency of the public budget, in addition to that it enshrines the adoption of management by results, which enhances the transparency and credibility of information related to the state's public finances.</i></p> | <p>Received 23/07/2021</p> <p>Accepted 27/10/2021</p> <p>Keywords:</p> <ul style="list-style-type: none"> ✓ modernization of the budget system ✓ Organic Law 18-15 ✓ Public budget transparenc |

اكتسى موضوع تحديث الدولة وفق مقارنة تنظيمية واستراتيجية شاملة اهتماما دوليا كبيرا في الآونة الأخيرة، وضمن هذا الإهتمام وفي إطار البحث الجاد عن الآليات والوسائل الكفيلة بتحقيق مسعى تحديث وإصلاح الدولة، برز موضوع التحديث الميزانياتي أو إصلاح التسيير العمومي. والجزائر هي الأخرى لم تبق في منأى عن هذا الوضع، فكانت من بين الدول التي تطلّب نظامها بذل المزيد من الجهد للإستجابة لمتطلبات التسيير السليم للموارد العامة، فأصبح التوجّه الإصلاحي الذي عرفته مدعوا أكثر من أي وقت مضى إلى ضرورة البحث عن بدائل جديدة وواقعية لتحسين التسيير العمومي، وبفعل هذه التجاذبات والتحديات واستجابة لضغوطات صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، اتجهت نحو إطلاق مشاريع إصلاح تبنت مشروع عصرنة النظام الميزانياتي، الذي يحكم وينظم وضع وتنفيذ الموازنة العامة للدولة حيث جاء لتجاوز الصعوبات التي اعترت النظام السابق، وباشرت أولى خطوات تجسيد هذا الإصلاح من خلال إصدار القانون العضوي 18-15 المتعلق بقوانين المالية في 2018، والذي تبعه إصدار مجموعة من المراسيم التنفيذية التي تعمل على تكريس تطبيقه وتساهم في خلق البيئة الملائمة لوضعه حيز التنفيذ، حيث سعت الجزائر من خلاله إلى تبني الممارسات الدولية الحديثة من أجل توفير بيانات ومعلومات مالية موثوقة، وتوفير الشفافية المطلوبة من أجل ترشيد الموارد المستخدمة، وما أكد هذا الطرح صدور الدستور الجديد للدولة سنة 2020، الذي أعتبر اعلانا صريحا من طرف الدولة على تغيير نمط التسيير العمومي ليرتكز على تطبيق أساليب حديثة، وذلك بالتوجه نحو اعتماد آليات حوكمة الموازنة، والتي تحتم تجسيد شفافية الموازنة العامة للدولة كأحد أهم هذه الآليات. ومن هذا المنطق، حظيت شفافية الموازنة العامة باهتمام كبير من قبل الجزائر، حيث انضمت سنة 2006 إلى ما يعرف بمبادرة الموازنة المفتوحة، التي تتصف بأنها الأكثر مصداقية كونها منظمة مستقلة ويتّسم مؤشرها بكثير من الموضوعية والشمولية والدقة. ويبقى الإنتقال لتجسيد إطار ميزانياتي يمنح الأولوية لتحقيق الأهداف، ويعمل على إرساء شفافية الموازنة العامة، ويقترّب من الممارسات والمعايير الدولية، مرهون في المقام الأول بمدى جدية الإدارة السياسية للسلطات العمومية في تنفيذ هذا الإصلاح.

بناء على ماسبق تبرز إشكالية البحث من خلال السؤال الرئيسي الآتي:

إلى أي مدى يمكن لمستجدات عصرنة النظام الميزانياتي بالجزائر أن تساهم في تجسيد شفافية الموازنة العامة للدولة؟

من أجل الإجابة عن السؤال الرئيسي تم تقسيمه إلى الأسئلة الفرعية الآتية:

- ما هي أهم مستجدات عصرنة النظام الميزانياتي في الجزائر الذي جاء ليتماشى مع الممارسات الدولية الحديثة؟
 - على اعتبار شفافية الموازنة العامة للدولة كأحد أهم الأساليب الحديثة في التسيير العمومي، فما هو موقع الجزائر من الترتيب الدولي وكيف السبيل لتحسينه؟
 - هل تساهم مستجدات عصرنة نظام الميزانياتي بالجزائر في تجسيد شفافية الموازنة العامة للدولة؟
 - وللإجابة عن الأسئلة المطروحة تم صياغة الفرضيات الآتية:
 - جاء مضمون القانون العضوي 18-15 المتعلق بقوانين المالية ليكرس المحاور الكبرى لمشروع عصرنة النظام الميزانياتي من خلال ترتيبات تقنية ومحاسبية أدرجت لهذا الغرض؛
 - تحتل الجزائر مراتب متدنية دوليا حسب مؤشر الموازنة المفتوحة لسنة 2019، وسن قوانين ناظمة للموازنة العامة تتكيف مع التطورات والممارسات الدولية يُمكن من تحسين شفائيتها؛
 - اصدار القانون العضوي 18-15 المتعلق بقوانين المالية الذي تبعه صدور نصوص تنظيمية لمواد أحكامه، مع دراسة محتوى المشروع التمهيدي لقانون المحاسبة العمومية الجديد يسمح بتوفير المزيد من الضمانات لتجسيد شفافية الموازنة العامة للدولة.
- تبرز أهمية هذه الدراسة من خلال العناصر الآتية:

- الإصلاحات التي قامت بها الجزائر لتحديث نظام المحاسبة العمومية الرامي إلى تطبيق معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام الذي يعتبر مشروع عصرنة النظام الميزانياتي جزءا هاما من هذا التحديث؛
- توصيات المؤسسات الدولية المختصة خاصة صندوق النقد الدولي والبنك العالمي ومنظمة الأنتوساي بتبني الأساليب الحديثة في الإدارة العامة، وشفافية الموازنة العامة للدولة ضمنها؛
- أهمية الدور الذي تلعبه الدولة في تعزيز شفافية ومصداقية الأنظمة الميزانية بما يسمح بتحقيق التسيير الفعال للموارد وترشيد الانفاق العمومي، خصوصا بعد صدور القانون العضوي 18-15 الرامي إلى تفعيل دور المالية العامة بالجزائر. تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها:

- دراسة مشروع عصرنة النظام الميزانياتي بالجزائر ضمن القانون العضوي 18-15 المتعلق بقوانين المالية؛
- الإلمام بمفاهيم شفافية الموازنة العامة حسب ما تضمنته الممارسات العالمية، ومن ثم تسليط الضوء على مؤشر الموازنة المفتوحة وترتيب الجزائر ضمن هذا المؤشر لسنة 2019؛
- تقييم مستجدات مشروع عصرنة النظام الميزانياتي بالجزائر من حيث مساهمته في تفعيل شفافية الموازنة العامة. ولمعالجة هذا الموضوع والإجابة على الأسئلة تم الإعتماد على منهج للدراسة:

وذلك باستخدام المنهج الإستنباطي بأداتيه الوصف والتحليل، لإبراز المعالم والوقائع المتعلقة بمستجدات عصرنة النظام الميزانياتي بالجزائر، وتحليل مدى تكريس المحاور الكبرى للمشروع ضمن القانون العضوي 18-15، وتحليل بيانات مؤشر الموازنة المفتوحة لتقييم مدى شفافية الموازنة العامة، كما تم اعتماد المنهج الإستقرائي من خلال الدراسة الميدانية لمعرفة مدى مساهمة مستجدات عصرنة النظام الميزانياتي في تجسيد شفافية الموازنة العامة، عن طريق إستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الإجتماعية (spss) لمعالجة وتفريغ الاستبيان واستخلاص النتائج.

2. دراسة وتمحيص مستجدات عصرنة النظام الميزانياتي بالجزائر

الاهتمام الدولي بالتوجه نحو أساليب وتقنيات حديثة في التسيير العمومي، دعم وبشكل كبير الاتجاهات الحديثة في الممارسات الإدارية المتينة مؤخرا في مجال تنفيذ وإعداد الموازنة العامة بما يكفل تحقيق الشفافية والموثوقية في تسيير المال العام، لذا ركز مشروع عصرنة النظام الميزانياتي على إعادة تنقيح شامل لنظام إعداد وتنفيذ الموازنة يعتمد في طياته على الممارسات المقبولة دوليا.

1.2. أهداف عصرنة النظام الميزانياتي بالجزائر:

تتمثل أهداف مشروع العصرنة حسب أهداف وألويات السلطات القائمة على إعداد وتنفيذ القوانين مع متطلبات العصرنة، وتحدد أهداف كل سلطة كما يلي: (Ministère de finance, 2005 , p :02.)

1.1.2. بالنسبة للسلطة التنفيذية:

- ضمان وسائل تشجع على التنفيذ الفعال والعقلاني للموازنة؛
- البحث عن طرق تسيير جديدة لقياس مدى تحقيق أهداف السياسات العامة، وتطبيق الإجراءات الضرورية لتحقيق التسيير العمومي، حسب الأهداف المسطرة عند التحضير والتي تقاس حسب فعاليتها في تحقيق النتائج؛
- دعم المؤسسات والهيئات المالية التي تشجع النمو في مناخ اقتصاد السوق .

2.1.2. بالنسبة للسلطة التشريعية:

- تسهيل دراسة الموازنة العامة بالنسبة للبرلمان، إذ أنها تعكس التوجهات السياسية والإقتصادية للحكومة، وتمكنه من محاسبة الحكومة بناء على مدى تحقيق هذه السياسات؛
- عصرنة وتوسيع قدرات وزارة المالية وخاصة في مجال تسيير النفقات العمومية؛
- معرفة طريقة استخدام الموارد، وتحديث دورة الموازنة بإتباع نظام توزيع للموارد يتماشى مع الأولويات؛
- استراتيجية الاعتماد على مبدأ تعدد السنوات من أجل توضيح الاختبارات اللازمة في جانب النفقات العمومية؛
- تدخل أكثر للبرلمان في مجال الترخيص ومراقبة النفقات لتوفير الشفافية؛
- زيادة الفعالية بإعطاء حرية أكبر للمسؤولين الإداريين .

2.2. المحاور الكبرى لتجسيد عصرنة النظام الميزانياتي بالجزائر:

إن تجسيد مشروع عصرنة النظام الميزانياتي في الجزائر يتطلب تكريس أو توفر الركائز الكبرى التالية:

1.2.2. الإطار القانوني: ويتضمن التدخلات الواجب القيام بها لتكييف الإطار القانوني التشريعي مع الإجراءات المتضمنة في الإصلاح الميزانياتي المرتقب. فعملاً بأحكام الدستور وكذا مبادئ الحكم الراشد، فإنه كان من الضروري إعادة النظر في القانون 84-17 المؤرخ في 1984/07/07 المتعلق بقوانين المالية الذي لم يعد يتلائم ويتماشى مع المستجدات الحديثة ومتطلبات الإصلاحات السياسية والاقتصادية التي ينبغي إجرائها، وذلك بهدف تحديث وعصرنة المالية العامة بما يتلاءم مع متطلبات التخصيص الأمثل للإيرادات العامة لتحقيق الأهداف المسطرة، وهذا بإعداد قانون عضوي ذو قيمة قانونية سامية مقارنة بقوانين المالية العادية. (مغني ، حفيظ شبايكي، 2016، ص: 408.)

2.2.2. موازنة البرنامج المتمحورة حول النتائج: إعداد الموازنة برنامج هي طريقة تتضمن جمع الموارد الممنوحة للوزارات بواسطة

البرنامج الذي جمع كل النفقات المخصصة لتنفيذ المبادرات التي تساهم في تحقيق المهام الرئيسية التي حددتها الدولة، واحتياجات العملاء المختلفة وتحقيق الأهداف الإستراتيجية لهذه الإدارة، حيث تقترح الإدارة التي تركز على النتائج أنه يجب على المسؤول المكلف بإعداد الموازنة، أن يوضح لكل برنامج، برامج الثانوية والبرامج التابعة له: نتائج منتظرة، مؤشر الأداء، تكاليف المواد الضرورية من أجل بلوغ الأهداف. يجب على المسؤول أن يقوم دورياً بتقديم حسابات النتائج التي تم الوصول إليها ليسمح للمستعملين بإعادة تقييم الأهداف الملائمة والتأكد من تحقيق النتائج المنتظرة. (CRC Sogema, Février 2006,p03.)

3.2.2. إطار النفقات المتوسط الأجل: ويمثل إطار النفقات المتوسط الأجل مجموعة متجانسة من الأهداف الإستراتيجية وبرامج النفقات العامة، والتي تحدد الإطار الذي من خلاله يمكن للوزراء إتخاذ قرارات استخدام الموارد المالية. وبالتالي يساعد في توزيع هذه الموارد على أهم القطاعات وفقاً للأولويات العامة. (Mare , Boris,2006,p :106.)

4.2.2. تقييم الأداء: يتضمن التدخلات الواجب إنجازها لمساعدة المسيرين على وضع آليات لتقييم الأداء. تهدف هذه التدخلات المنتظر إنجازها إلى وضع تصور لوسائل التقييم وتكوين الموظفين. وتجدر الإشارة إلى ضرورة التمييز بين أنواع مؤشرات الأداء التي قد تتعلق باستخدام الموارد أو بالعمليّة التي من خلالها يتم استخدام الموارد أو إنتاج المخرجات أو بالسلع والخدمات نفسها، أو قد يكون لها علاقة بالنتائج التي تحققت من خلال تقديم تلك السلع والخدمات وأثر أداء السياسة العامة على المجتمع. (حيرش، طرشي، 2020، ص:131)

5.2.2. التصنيف الجديد للنفقات العامة: وتتضمن التدخلات الواجب القيام بها لتحديد طرق إعادة تصنيف النفقات العامة، في إطار أسلوب موازنة البرامج والأداء، ويتحقق ذلك بتغيير مدونة حسابات ميزانية الدولة، بتصنيف جديد يسمح بإظهارها بشكل متجانس، بحيث تصنف الحسابات بشكل تفصيلي يضمن تناسق المحاسبة ويجعل المقارنة الزمنية والمكانية ممكنة في أية لحظة، وإعداد تقديرات الميزانية يكون سهلا، ويضمن بالدرجة الأولى رقابة مالية فعالة وهو يتطلب توحيد نفقات التسيير والتجهيز في مدونة واحدة.

6.2.2. البرنامج المعلوماتي لنظام التسيير الميزانياتي: يتمثل في توفير عتاد وأنظمة حديثة وملائمة تسمح بتعزيز إمكانيات عمل وزارة المالية، ويهدف إلى وضع نظام يتعلق بالنفقات التي تغطي الحاجيات المحاسبية والتسيير الميزانياتي. ويعمل على إعداد مخطط توجيهي للإعلام الآلي بغرض تعزيز استعماله على مستوى كل من مركز الإعلام الآلي وتكنولوجيا المعلومات المالية وكذا المديرية العامة للضرائب، ووضع نظام معتمد لتسيير الموازنة؛ ويشمل على دورة النفقات والمحاسبة الواجب توفرها عند كل من الأمرين بالصرف والمحاسبين العموميين، وكذا لدى المصالح المسؤولة عن تنفيذ الموازنة على مستوى وزارة المالية. (حيرش، طرشي، 2020، ص: 132)

3.2. تكريس المحاور الكبرى لعصرنة النظام الميزانياتي ضمن القانون العضوي 18-15 المتعلق بقوانين المالية:

من أجل تحليل مضمون القانون العضوي 18-15 المتعلق بقوانين المالية لغرض تجسيد وتكريس محاور الكبرى لعصرنة النظام الميزانياتي في الجزائر، والتي تعتبر كمستجدات تُسهم في تجسيد مشروع العصرنة، ويمكن حصرها في:

1.3.2. دعم التوازن الهيكلي للموازنة: التزمت الدولة في إطار إصلاحها بمجموعة من الأعمال تهدف إلى ترشيد النفقات العمومية لاسيما تلك المرتبطة بالتسيير، ومن هذا المنظور فإن القانون العضوي لقوانين المالية يهدف إلى تمويل ميزانية التسيير كاملة بواسطة العائدات العادية بغرض ضمان تحقيق الاستدامة والاستمرارية الميزانياتية. فحسب المادة 03 " يحدد قانون المالية، بالنسبة لسنة مالية، طبيعة ومبلغ وتخصيص موارد وأعباء الدولة، وكذا التوازن الميزاني والمالي الناتج عنه، مع مراعاة توان اقتصادي محدد. تمتد السنة المالية لسنة مدنية، تعمل الدولة، في إطار تسيير المالية العمومية على تفضيل تغطية نفقات تسييرها بواسطة موارد عادية، وتحدد نسبة التغطية عن طريق قانون المالية. " (القانون رقم 18-15، 2018، المادة 03).

2.3.2. الموازنة على المدى المتوسط: تعتبر هذه المقاربة كأسلوب جديد وفعال في تسيير الموارد العامة بوصفها تعبر بصورة واضحة عن المحاور الكبرى والإلتزامات المستقبلية للدولة، وبالتالي يشمل الإطار المتعدد السنوات تقدير سقف الإيرادات والنفقات الكلية للثلاث السنوات القادمة. وقد كرس القانون العضوي 18-15 المقاربة الميزانياتية على المدى المتوسط، حيث نص المادة 05 منه على أنه: " يتم تأطير ميزانياتي متوسط المدى كل سنة من طرف الحكومة، بناء على إقتراح من الوزير المكلف بالمالية، في بداية إجراء إعداد قوانين المالية. ويحدد، للسنة المقبلة والسنتين الموالتين، تقديرات الإيرادات والنفقات ورصيد ميزانية الدولة وكذا مديونية الدولة عن الاقتضاء... " .

3.3.2. إعداد الموازنة وفقا لبرامج تركز على تحقيق النتائج: إن الجديد الذي جاء به القانون العضوي لقوانين المالية فيما يتعلق بتنظيم الميزانية تمثل في مجموعة من المحاور هي إعداد الميزانية وفقا لبرامج تقوم على منطق النتائج، وهذا يعني أنه بدلا من الاعتماد على النظام الميزانياتي الحالي الذي يعمل على تقسيم الاعتمادات حسب الأبواب والقطاعات أو الفصول، فإنه تم اعتماد صيغة جديدة تركز على توزيع الإعتمادات على أساس البرنامج، وستسمح هذه الصيغة لمختلف الدوائر الوزارية والمصالح الحكومية ببرمجة كل العمليات التي تدخل في نطاق مسؤوليتها، حيث أن البرنامج يشمل مجموع الإعتمادات المالية الموجهة لتنفيذ نشاط معين أو مجموعة متناسقة من الأنشطة لنفس الوزارة والتي تربط بأهداف محددة ودقيقة طبقا للنتائج المنتظرة والتي تكون موضوع التقييم. (القانون رقم 18-15، 2018، المادة 06)

4.3.2. سهولة القراءة والوضوح من خلال توحيد الموازنة: تحديث الممارسات المالية يستدعي دمج ميزانيتي التسيير والاستثمار في وثيقة واحدة وهذا احتراما لمبدأ وحدة الميزانية، ويتحقق هذا الدمج عن طريق وضع هيكلية جديدة للميزانية في القطاعات وتقسيمها نحو

البرامج التي تعكس السياسات العامة. جاء هذا التصنيف الجديد المنصوص عليه في القانون العضوي لقوانين المالية لتصحيح مجموعة من الإختلالات التي يشوبها التصنيف الحالي، وبغية تسهيل قراءة الوثائق المتعلقة بميزانية الدولة لنواب البرلمان، وكذا تسهيل عملية تقييم الأهداف المسطرة مقارنة بطبيعتها الاقتصادية صوب النتائج المعلنة. وفي نفس السياق سيتم التوزيع المفصل للأغلفة المالية بموجب مرسوم طبقا للمدونة الجديدة وبالاعتماد على التصنيفات المنصوص عليها في القانون العضوي المتعلق بقوانين المالية رقم 18-15، الذي من شأنه تسهيل معرفة المركز المالي في قانون المالية حيث يغدو أكثر وضوحا وشفافية ومقروئية، وعليه التصنيف الذي جاء به القانون 18-15: (القانون رقم 15-18، 2018، المادة 28).

- التصنيف حسب النشاط والذي يتكون من البرامج وتقسيماته؛
- التصنيف حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقات والذي يتكون من أبواب النفقات واقسامها؛
- التصنيف حسب الوظائف الكبرى للدولة والذي يكون من خلال تعيين القطاعات المكلفة بتحقيق الأهداف حسب الوظيفة؛
- التصنيف حسب الهيئات الإدارية المكلفة بإعداد الميزانية وتنفيذها والذي يعتمد على توزيع الاعتمادات المالية على الوزارات والمؤسسات العمومية.

يعد التصنيف حسب النشاط وحسب الطبيعة الاقتصادية للنفقات التصنيفات الرئيسية لميزانية الدولة، والتصنيف حسب الوظائف الكبرى للدولة وحسب الهيئات الإدارية مهمان أيضا، لاسيما في مجال التحليل والإحصاءات وأسس المقارنة. إذ تجدر الإشارة هنا أن التصنيف الرئيسي المعتمد عليه في ميزانية الدولة حسب القانون العضوي لقوانين المالية هو التصنيف حسب الطبيعة الاقتصادية.

5.3.2. توضيح أصناف المحاسبة: إن المحاسبة المطبقة على ميزانية الدولة تشكل حسب القانون 15-18 من ثلاث فئات (المحاسبة الميزانية والمحاسبة العامة، وأخيرا المحاسبة الخاصة بتحليل التكاليف) حسب ما نصت المادة 65: "تمسك الدولة محاسبة ميزانية تنقسم إلى محاسبة الالتزامات ومحاسبة إيرادات ونفقات الميزانية قائمة على مبدأ محاسبة الصندوق (الأساس النقدي). كما تملك الدولة محاسبة عامة لجميع عملياتها، قائمة على مبدأ معاينة الحقوق والواجبات (أساس الاستحقاق). تنفذ الدولة محاسبة تحليل للتكاليف تهدف إلى تحليل تكاليف مختلف الأنشطة الملتزم بها في إطار البرامج (محاسبة التكاليف)، يجب أن تكون حسابات الدولة منتظمة وصادقة وتعكس بصفة مخلصمة ممتلكاتها ووضعيتها." (القانون رقم 15-18، 2018، المادة 65).

6.3.2. إصلاح نظام المحاسبة العمومية واستخدام أساس الاستحقاق: إصلاح نظام المحاسبة العمومية في الجزائر جاء من خلال التوجه نحو استخدام أساس الاستحقاق الذي يتوافق وأسلوب موازنة البرامج والأداء، حيث يتم باعتماده تسجيل المعاملات المالية والأحداث الاقتصادية عند حدوثها بغض النظر عن وقت الإستلام أو الدفع، فهو يعترف بالنفقات عند دفعها، وبالإيرادات عند تحصيلها، أي يأخذ بالاعتبار المستحقات والمقدمات من الإيرادات والنفقات، ويعطي صورة واضحة وشاملة لتنفيذ البرامج والأنشطة الحكومية وتحديد تكلفة أدائها. (hirech, torchi , jannary 2020, pp:15-16)، وكرس القانون 15-18 استخدام أساس الاستحقاق من خلال المادتين 66 و 86. (القانون رقم 15-18، 2018، المادتين 66 و 86).

4.2. شروط ومتطلبات تنفيذ مشروع عصرنه النظام الميزانياتي في الجزائر:

إن تنفيذ مشروع إصلاح الميزانية العامة في الجزائر يتطلب إصلاح جوانب أخرى لها ارتباطا وثيقا بعصرنه النظام الميزانياتي ونذكر أهم هذه الجوانب فيما يلي: (وزارة المالية، 2021، بالتصرف)

1.4.2. معالجات قانونية: العمل على إيجاد أسلوب قانوني وإجرائي واضح وسلس للعمل على تحسين الوضع التشريعي والإداري والاقتصادي للدولة. وهذا ما أدى إلى اعتماد قانون إطار متعلق بالقوانين المالية متماشيا مع التطورات الحاصلة للبلاد؛

2.4.2. معالجات مالية: توجيه النصيب الأكبر على الإنفاق في موازنة الدولة للمشاريع الاقتصادية تحسبنا للمردودية الاقتصادية عوض صرف الموازنة على الجوانب ذات الطابع الاجتماعي والسياسي. والعمل على توصيات بنود " وثيقة إجماع واشنطن " أهمها:

- الاعتماد على سياسة الانضباط المالي للحكومة (الميزاني).

- إعادة توجيه الإنفاق العام من الدعم العشوائي إلى الاستثمار في البنية التحتية أي مراجعة وتحديد أولويات الإنفاق الحكومي بحيث يتم تخفيضه قدر الإمكان.(ترشيد الإنفاق)
- إصلاح جبائي يركز على توسعة الوعاء الضريبي مع التقليل من اللجوء إلى الميول الحدية (الابتعاد عن ربط الضريبة بدخل مختلف أشكال الدخل أو التقليل من هذه المعدلات).أي تطبيق إصلاح ضريبي بحيث يتم خفض الضرائب على الاستثمارات الأجنبية و على الدخل العليا...إلخ.

3.4.2. معالجات تنسيقية: ضرورة تضافر جهود كل من السلطة التشريعية والتنفيذية لمنح الشؤون الاقتصادية الأولية بغرض تحسين الجانب الاقتصادي (أي توحيد الجهود لهدف واحد)، ومنه فلا بد من تحسين العلاقة بين البرلمان والحكومة. فالميزانية تمر خلال مختلف مراحلها بعملية مد و جزر بين البرلمان والحكومة. ولهذا لا بد أن تكون العلاقة ما بين البرلمان والحكومة واضحة المعالم ومحددة المهام والوظائف فالحكومة تسعى للاستجابة لاحتياجات الشعب بينما يسعى البرلمان لبيان مدى هذه الاستجابة.

4.4.2. إضفاء شفافية أكثر على الميزانية العامة: فشفافية أكثر في الجزائر تسمح بمراقبة أفضل، واختيارات أفضل وتوظيف أفضل للخدمات العامة لمواطنيها.

5.4.2. إصلاح الإدارة العمومية: وذلك من أجل تكييف الإدارة مع الإجراءات والأساليب الجديدة التي يحملها النظام الميزاني الجديد، وذلك بخلق لجان مختصة في عملية متابعة الإصلاح الميزاني على مستوى وزارة المالية وعلى مستوى الوزارات الأخرى والهيئات العمومية.

6.4.2. تكوين العمال و المسيرين: عملية تكوين العمال والمسيرين في مجال الإصلاح الميزاني تمكنهم من التكيف مع العناصر الجديدة وتضمن الاستعمال الأمثل لها من طرف هؤلاء المسيرين.

7.4.2. الاستفادة من التجارب الدولية السابقة: تتطلب عملية الإصلاح قبل تنفيذها الاطلاع على التجارب الدولية السابقة في هذا المجال مع مراعاة خصوصيات النظام الميزاني الجزائري.

8.4.2. إصلاح نظام الرقابة على الميزانية العامة: إعادة النظر في دور أجهزة الرقابة لتصبح رقابة أداء ورقابة نتائج تركز على الإنتاجية والفعالية وعلى درجة الالتزام بمؤشرات الأداء.

واتساقا لما سبق؛ يتضح لنا أن مستجدات عصرنة النظام الميزانياتي في الجزائر تعتبر خطوة مهمة في سبيل تحقيق الرشادة والكفاءة في تسيير المال العام. إذ يؤدي إلى الانتقال من التسيير القائم على الوسائل إلى التسيير القائم على النتائج، وعرض جديد للموازنة ووثائقها وتحديد وضوح الأدوار والمسؤوليات، هذا ما يستدرجنا للوقوف على مدى مساهمة مستجدات العصرنة في تجسيد شفافية الموازنة العامة.

3. تحليل مدى تجسيد شفافية الموازنة العامة في الجزائر حسب مؤشر الموازنة المفتوحة.

إن زيادة التصاعد الأخير في المطالبات العالمية بأهمية إرساء قواعد الشفافية، والمشاركة في الإعداد والرقابة على الموازنة العامة للدولة ليس نابعاً فقط من الاهتمام السياسي، والاتجاه نحو إرساء الحق في المعلومات، بل إن الشفافية والمساءلة في إعداد الموازنة العامة للدولة يعتبر ضرورة اقتصادية، وعنصر مهم لقياس وتقييم أداء الموازنة الدولة.

1.3. أهمية شفافية الموازنة العامة للدولة وفق مبادرة الموازنة المفتوحة

تأسس مشروع شراكة الموازنة المفتوحة سنة 1995 كجزء من مركز الموازنة وأولويات السياسة، وهو منظمة أبحاث تهدف إلى دعم منظمات المجتمع المدني المعنية بتعزيز عمليات الموازنة ونتائجها في كافة دول العالم. ولقد أطلقت المنظمة مبادرة الموازنة المفتوحة وهو برنامج بحث شامل في مجال الدعوة لتعزيز تمكين الشعب من الوصول لمعلومات الموازنة واعتماد نظم موازنة تتيح المساءلة. إذ تعزز هذا البحث بمؤشر الموازنة المفتوحة **Open Budget Index** يقيس مدى شفافية الموازنة العامة للدولة، من خلال إيجابتها على أسئلة بهذا الخصوص، وهو مؤشر تم إنشاؤه سنة 2006 على أن يتم إعادة تطبيقه كل سنتين لتتبع التطورات في هذا المجال. (مفتاح، مارس 2017، ص:05).

1.1.3. تعريف شفافية الموازنة العامة للدولة

شفافية الموازنة العامة للدولة لقد تعددت التعريفات التي وضعت لشفافية الموازنة العامة للدولة واهتمت المؤسسات الدولية المالية والاقتصادية اهتماما بالغاً بهذا الشأن يمكن حصرها من خلال التعاريف التالية:

- حسب شراكه الموازنة الدولية **IBP** تعرف: "بأنها مقدرة كل الافراد في الدولة على الحصول على كافة المعلومات والاحصاءات المتعلقة بمختلف انواع الانفاق ومجموع الدخول او الايرادات." (مبروك،، 2015، ص 832)

- كما عرفها صندوق النقد الدولي **IMF** بأنها: "التزام الصراحة مع الجمهور بشأن انشطه المالية العامة التي تقوم بها الحكومة سواء كانت انشطه سابقه او راحله او مستقبليه وكذلك بشأن هيكل الحكومة ووظائفها اللذين يحددان السياسات المالية العامة والنتائج المترتبة عليها وتشجع هذه الشفافية اجراء نقاش عام يقوم على معلومات افضل وزياده مساءلة الحكومة وتعزيز مصداقيتها." (IMF, 2012).

- وفق دراسة **Folscher** الصادرة عن مبادرة الشفافية والمساءلة التابعة لمؤسسة المجتمع المفتوح في عام 2014، لا يعادل مفهوم شفافية الموازنة مفهوم الإفصاح عن مكوناتها، بل يمتد ليشمل قياس إذا ما كانت كافة المعلومات والبيانات المرتبطة بالموازنة العامة للدولة متاحة ومفصّل عنها بشكل مفهوم ودقيق ويسهل والوصول إليها في وقت مناسب، والمقصود بالمعلومات هنا كل أنواع المعلومات المرتبطة بالأنشطة والقواعد والخطط والعمليات المالية." (Fölscher, 2010, p4.)

ومما سبق آنفاً؛ يمكننا القول بان شفافية الموازنة العامة للدولة تعني: اتاحة الفرصة للجمهور والإفصاح عليه، والتزام الصراحة معه في كل ما يتعلق بالنفقات والايادات العامة للدولة، وتوفير كافة المعلومات والاحصاءات المتعلقة بمختلف مراحل الموازنة العامة في الوقت المناسب وضمان الحصول عليها بسهولة بما يضمن مساءلة الحكومة.

2.1.3. مبادئ الشفافية والمساءلة المالية وفق مسح (مؤشر) الموازنة المفتوحة:

إن الاستبيان يركز على بعض المبادئ الرئيسية المتعلقة بشفافية الموازنة والممارسات القابلة للمساءلة في كل مراحل إعدادها، وتتمثل هذه المبادئ فيما يلي: (مسعودي وآخرون، 2021، ص: 231)

1.2.1.3. الإذن المسبق: يجب أن يصادق المجلس التشريعي على الإجراءات المتعلقة بالإفصاح وتحصيل الإيرادات والديون قبل بدء السلطة التنفيذية العمل بها؛

2.2.1.3. الوحدة: يجب تقديم جميع التقديرات المتعلقة بالنفقات السنوية والإيرادات المنتظرة وغيرها من الأنشطة المالية الحكومية في مشروع واحد تفصيلي تقدمه السلطة التنفيذية (يأخذ العرض وثيقة واحدة شاملة، مع العديد من الوثائق الداعمة)؛

3.2.1.3. الشمولية: لا يقتصر واجب الحكومة في كشف نشاطاتها على مشروع الميزانية، وإنما عليها أن تصدر وثائق في أوقات أخرى من السنة المالية من أجل تقديم صورة شاملة ومحدثة عن أعمال الحكومة؛

4.2.1.3. الدورية: على الحكومة أن تلتزم بمواعيد ثابتة خلال السنة من أجل إعداد مشروع الميزانية، ثم تقدمه إلى البرلمان للمناقشة والإقرار، ثم تنفيذها، ثم تقدم الحسابات الختامية إلى الجمهور وإلى الهيئة العليا للرقابة، في الوقت المناسب والتقارير المنتظمة عن كل من المراحل الأربع لعملية الميزانية أمر ضروري. من المهم أيضا أن يقوم المجلس التشريعي والجهاز الأعلى للرقابة يلعب أدوارها الحاسمة في الوقت المناسب طوال عام الميزانية، وخاصة عندما يتعلق الأمر بالمناقشة والموافقة على الميزانية السنوية ومراجعة الحسابات الختامية.

5.2.1.3. الخصوصية: يجب أن يؤدي تصنيف النفقات وفق أنظمة مقبولة عالميا من أجل إعطاء نظرة واضحة عن مختلف نفقات الحكومة، ولا تكون مجاميع كبرى حتى تبين نوايا الحكومة؛

6.2.1.3. الشرعية: لا بد أن تكون جميع نشاطات الحكومة منسجمة مع القانون، وإذا وجد قصور في القانون يخل بالالتزام بمبادئ الشفافية أو من أجل تعزيزها فعلى المجتمع المدني تقديم التوصيات لتعديله؛

7.2.1.3. سهولة العرض: تعتبر وثائق الميزانية أهم وسيلة لمساءلة الحكومة لذلك يجب أن تقدم بطريقة يمكن التحكم فيها وفهمها من خلال مجموعة كبيرة من الجماهير ذات مستويات متفاوتة من القدرة الفنية، وتتمثل في أعضاء البرلمان والموظفين، والمجتمع المدني؛

8.2.1.3. الدعاية: يجب أن يكون الحق لجميع المواطنين كأفراد أو ضمن منظمات المجتمع المدني في التعبير عن رأيهم حيال الميزانية، وهذا ما يتطلب إتاحة وثائق الميزانية للجميع ولاسيما مشروع الميزانية التمهيدي؛

9.2.1.3. الوسائل والغايات: يجب أن يكون هناك روابط واضحة بين سياسات الحكومة وخططها ومدخلات الميزانية والمخرجات والنتائج المرجوة، ويجب أن يعبر التوضيح المرافق للميزانية عن أهدافها من حيث المدخلات والأهداف التي يجب تحقيقها ونتائج قابلة للقياس.

2.3. واقع شفافية الموازنة العامة في الجزائر حسب مؤشر الموازنة المفتوحة.

إن إدراك واقع شفافية الموازنة العامة بالجزائر يقوم على عدة محاور لدراسة مقدار الشفافية التي تتمتع بها الميزانية العامة وذلك من خلال الاستعانة بمؤشر الموازنة المفتوحة باعتباره أول وسيلة دليل في هذا المجال.

1.2.3. تقييم شفافية الموازنة العامة بالجزائر استنادا على مسح الموازنة المفتوحة:

حيث يقيس لنا هذا المؤشر مدى الشفافية فيما يتعلق بالموازنات العامة في بلدان العالم، يتألف مسح الموازنة المفتوحة من 145 سؤالاً ويقوم على إعداده باحثون مستقلون في البلدان التي يتم تقييمها، 109 سؤالاً لتقييم مدى توافر المعلومات المتعلقة بالموازنة للجمهور، وتتعلق الأسئلة المتبقية بفرص مشاركة الجمهور في عملية الموازنة 18 سؤالاً، و18 سؤالاً بالأدوار التي تقوم بها السلطات التشريعية وأجهزة الرقابة العليا في إعداد الموازنة والرقابة عليها، فلا يعكس المسح رأيا، ولكن يقيس حقائق يمكن مشاهدتها تتعلق بالشفافية في الموازنة.

يقيس الجزء المتعلق بالشفافية في مسح الموازنة المفتوحة إمكانية وصول الجمهور إلى المعلومات المتعلقة بكيفية قيام الحكومة المركزية بزيادة الموارد العامة، وإنفاقها ويتم تقييم مدى توفر 08 وثائق أساسية للموازنة على الأنترنت، وتوقيتها وشموليتها باستخدام 109 مؤشرات ذات وزن مماثل، بحيث تحصل كل دولة على مقياس من 0 إلى 100. وتشير درجة الشفافية 61 أو أكثر إلى أن الدولة من المرجح أن تنشر ما يكفي من المواد لدعم النقاش العام حول الموازنة (مسح الموازنة المفتوحة، 2019). فالدور الحيوي الذي تلعبه الشفافية في دعم الآليات الجديدة، يجعل نتائج مسح الموازنة المفتوحة بالجزائر محيية للأمال، حيث أتى ترتيبها في مؤشر شفافية الموازنة العامة للدولة متأخر جدا لسنة 2019 فقد جاءت في الدرجة 02 من أصل 100، متراجعة عن مستواها في عام 2015 بنحو 17 درجة، حين كان تقييمها 19 من أصل 100، وسنة 2017 جاءت في الدرجة 03 من أصل 100، مما يضع الجزائر في مصاف أسوأ دول العالم من حيث إتاحة المعلومات الخاصة بالموازنة العامة.

2.2.3. تقييم شفافية الموازنة العامة من خلال مؤشر إتاحة وثائق الموازنة العامة بالجزائر:

كما سبق وأشرنا فإن الموازنة العامة تمر بمراحل متعاقبة يطلق عليها دورة الموازنة العامة بدءا بإعدادها حتى اعتماد الحساب الختامي الذي يصور نتائج تنفيذها، حيث يتعين أن تتوفر جملة من الممارسات السليمة والمبادئ والقواعد والإجراءات، في كل مرحلة من هذه المراحل، بما يعزز من شفافية الموازنة ويعزز أيضا المساءلة والرقابة وانضباط المالية العامة للدولة.

يعتمد مسح الموازنة المفتوحة على ثنائي 08 وثائق رئيسية للموازنة والتي ينبغي على الحكومات نشرها في مراحل مختلفة من دور الموازنة، حيث يعمل مسح الموازنة المفتوحة على تقييم كل وثيقة من هذه الوثائق من حيث الإتاحة للعامة والشمولية. والجدول الموالي يصف الإتاحة الإجمالية لوثائق الموازنة العامة بالجزائر لعام 2019.

الجدول 01: ما مدى شمولية محتوى وثائق الموازنة التي إتاحتها الجزائر للجمهور؟

| وثيقة الموازنة الرئيسية | الغرض من المستند ومحتوياته | السنة التي تم تقييمها | درجة محتوى المستند |
|---------------------------------|--|-----------------------|----------------------------|
| البيان التمهيدي | كشف المعلومات الواسعة للسياسات المالية قبل طرح مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية وتحديد التوقعات الاقتصادية للحكومة والإيرادات المتوقعة والنفقات والديون | 2019 | لم يتم إنتاجها |
| مشروع الموازنة للسلطة التنفيذية | المقدم من قبل السلطة التنفيذية إلى السلطة التشريعية حتى تتم الموافقة عليه؛ وهو يوضح بالتفصيل مصادر الإيرادات والتخصيصات التي يتم عملها لكل الوزارات والتغييرات المقترحة في السياسة، وكذلك المعلومات الأخرى الضرورية لفهم الموقف المالي للدولة. | 2019 | تم نشرها للإستخدام الداخلي |
| الموازنة المقررة | الموازنة التي تم اعتمادها من قبل السلطة التشريعية. | 2019 | 39 |
| موازنة المواطنين | إصدار مبسط وأق فنية لمقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو الموازنة المقررة التابعين للحكومة مصمم خصيصا لنقل المعلومات الرئيسية إلى الجمهور. | 2019 | لم يتم إنتاجها |
| التقارير السنوية | تشتمل على معلومات حول الإيرادات الفعلية التي يتم تجميعها والنفقات الفعلية التي يتم صرفها والديون المستدانة على المستويات المختلفة؛ التي يتم إصدارها كل ثلاثة أشهر أو كل شهر. | 2017 و 2018 | تم نشرها للإستخدام الداخلي |
| المراجعة النصف السنوية | تحديث شامل بشأن تنفيذ الموازنة، حتى منتصف السنة المالية؛ بما في ذلك مراجعة الافتراضات الاقتصادية والتوقعات المحدثة لنتائج الموازنة | 2018 | تم نشرها للإستخدام الداخلي |
| تقرير نهاية السنة المالية | تعرض موقف حسابات الحكومة في نهاية السنة المالية ويحتوي على تقييم التقدم المحرز في إنجاز أهداف سياسة الموازنة. | 2017 | لم يتم إنتاجها |
| تقرير التدقيق | صادر عن جهاز الرقابة العليا (مجلس المحاسبة) تعمل هذه الوثيقة على فحص سلامة واكتمال حسابات نهاية العام للحكومة. | 2016 | تم نشرها للإستخدام الداخلي |

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقرير مسح الموازنة المفتوحة لعام 2019، الجزائر، على الموقع:

www.internationalbudget.org

الجدول 02: تطور مؤشر الموازنة المفتوحة في الجزائر 2008-2019.

| السنوات | 2008 | 2010 | 2012 | 2015 | 2017 | 2019 |
|---------|-------|-------|--------|--------|---------|---------|
| المؤشر | 2 | 1 | 13 | 19 | 3 | 2 |
| الرتبة | 85/79 | 94/84 | 100/82 | 102/86 | 115/103 | 117/112 |

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقرير مسح الموازنة المفتوحة ، الجزائر، مرجع سبق ذكره.

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن الجزائر تحتل المراتب الأخيرة في الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالموازنة العامة للدولة، ونجد أن قيمة كل المؤشرات المتحصل عليها خلال الفترة (2008-2019) لا تتعدى الدرجة 20 (وحسب سلم قراءة مؤشر الميزانية المفتوحة - [20-0] المعلومات نادرة أو لا توجد معلومات)، ويظهر هذا النقص في نوعية المعلومات التي تعرضها من خلال دراسة القوائم المالية التي يقدمها نظام المحاسبة العمومية، وتوضح ضعف الشفافية في عرض المعلومات.

والسبب في ضعف شفافية الموازنة العامة يرجع إلى ضعف الإفصاح عن المعلومات كون أن مخرجات نظام المحاسبة العمومية والتي تركز فقط على الحساب الختامي لا يمكنها أن تقدم معلومات شاملة وشفافة نتيجة استخدام تقنيات محاسبية تقليدية، كما أن التأخر الكبير في عرض المعلومات في وقتها وهذا ما يجد من شفافية نظام الموازنة العامة في الجزائر، بالإضافة إلى عدم مشاركة المواطن في إعداد ومتابعة ومراقبة تنفيذ الموازنة يجعل من هذه المعلومات أهما غير كافية.

من خلال معطيات الجدولين السابقين 01 و 02، تعد درجة الجزائر المقدرة بنحو 2 في مؤشر الموازنة المفتوحة لعام 2019 أقل من درجتها لعامي 2017 التي قدرت بـ 3 سنة 2015 التي قدرت بـ 19، لذا نجد أن منذ 2015، قامت الجزائر بتقليل إتاحة المعلومات المتعلقة بالموازنة عن طريق ما يلي:

- إنتاج مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية لأغراض الاستخدام الداخلي فقط.
- عدم إنتاج التقارير الدورية
- عدم توفير البيان التمهيدي للموازنة للجمهور.

- إنتاج المراجعة نصف السنوية والتقارير السنوية وتقرير المراجعة، ولكن لم تتم إتاحة هذه الوثائق للجمهور.

- عدم إنتاج موازنة المواطنين. (مسح الموازنة المفتوحة، 2017).

الأمر الذي قامت الجزائر بتغييره سنة 2019 لتتدنى درجتها عن سنة 2017، هو خفض المعلومات المتوفرة في الموازنة المقررة. لذا يرجع تدهور مؤشر الموازنة المفتوحة في الجزائر إلى قصور النظام الميزانياتي الذي يؤدي إلى إنتاج بيانات مالية تفتقد لخصائص الجودة المطلوبة، ولا تلي كافة احتياجات مستخدمي التقارير المالية الحكومية، الأمر الذي أفقد النظام دوره المفترض في توفير المعلومات التي تساعد مستخدميها في عرض الإفصاح الكامل عن نتائج الأداء الحكومي وتحقيق المساءلة عن الأداء. كما نجد حسب هذا المؤشر لسنة 2019 الجزائر لم تتح ميزانية المواطن رغم بساطة هذا النوع من الميزانيات الموجهة للجمهور، إلا أنه وانطلاقاً من الموقع الرسمي للمديرية العامة للميزانية، والذي وضع حيز الخدمة في أواخر 2020، تم نشر ميزانية المواطن ابتداءً من سنة 2016 إلى غاية 2021، وهو ما يعتبر خطوة في سبيل تدعيم شفافية الموازنة العامة للدولة. (عبدوس، 2021، ص: 260).

وكتوصيات شملها مسح الموازنة المفتوحة 2019 من أجل تعزيز شفافية الموازنة في الجزائر؛ يجب على الجزائر وضع الإجراءات التالية كأولويات لتحسين شفافية الموازنة: (مسح الموازنة المفتوحة، 2019)

- نشر مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية والتقارير السنوية والمراجعة نصف السنوية وتقرير التدقيق على الأنترنت في الوقت المناسب؛
- إصدار ونشر البيان التمهيدي للموازنة وموازنة المواطنين وتقرير نهاية السنة على الأنترنت في الوقت المناسب؛
- تحسين شمولية الموازنة المقررة.

3.3. متطلبات تجسيد و تعزيز شفافية الموازنة العامة بالجزائر.

بناء على ما جاء في تقرير مسح الموازنة المفتوحة لعام 2019 خاصة وللسنوات التي سبقتها عامة، فإننا نجد الجزائر قد حققت مستويات متدنية جدا في مؤشر الشفافية أو إتاحة الوثائق للعام، هذا ما يدل على فشل الجزائر في ترسيخ وتعزيز الشفافية، بالرغم من وجود تشريعات وتنظيمات تنص على الشفافية ومحاربة الفساد، ما جعلها تكون بعيدة كل البعد عن الإدارة الرشيدة أو الحكم الراشد.

- وأمام هذا الوضع حاولنا في هذا العنصر طرح جملة من المتطلبات التي من شأنها أن تساهم في تعزيز وتجسيد شفافية الموازنة العامة بالجزائر، نوجزها كالآتي: (بلجيالي، جانفي 2021، ص ص: 481-482، بالتصرف).
- ينبغي على السلطة التنفيذية الالتزام بتحقيق نتائج أعلى من 60 درجة في مؤشر الموازنة المفتوحة، مما يشير إلى إتاحة الحد الأدنى من معلومات الموازنة اللازمة لمشاركة العامة، ويعني ذلك تقديم المعلومات وإصدارها باستمرار، بحيث يتم نشر العديد من الوثائق في سنة ما، ولا يتم نشرها في السنة الموالية؛
 - على السلطة التنفيذية نشر جميع الوثائق التي تقوم بإعدادها على مواقع إنترنت رسمية حكومية وفي الوقت المناسب لتسهيل وصول المواطنين إليها؛
 - على السلطة التنفيذية التركيز على جهودات شفافية الموازنة بشأن المعلومات التي تمّ المواطنون، مثل تلك التي تتعلق بقطاعات معينة، وتتبع تنفيذ الموازنة خلال السنة، مع ضرورة ربط الموازنات بالأهداف الساسية التي تؤثر على حياة الأشخاص.
 - زيادة عدد فرص مشاركات العامة وجعل الفرص القائمة أكثر شمولاً حيث تعد الآليات الرسمية للمشاركة ضرورية لضمان مشاركة المجموعات المهمشة في عملية الموازنة.
 - تعزيز أو إنشاء مؤسسات مالية مستقلة يمكنها المساعدة في ضمان جودة واستقلال ومصداقية التوقعات الاقتصادية وتقدير تكاليف السياسات التي يتم إنتاجها، وتؤخذ بعين الاعتبار أثناء صنع القرار، كما يلزم كذلك ضمان أن قرارات الموازنة تستند إلى معلومات جيدة وتقديرات موضوعية للتكاليف حتى يمكن تنفيذها؛
 - ينبغي على السلطات التشريعية وأجهزة الرقابة العليا زيادة عدد آليات المشاركة القائمة وتحسين هيكلتها وشموليتها لتشجيع المزيد من مشاركة العامة الهادفة في عملية الموازنة؛
 - إشراك المجتمع المدني: فالحقيقة أن الشفافية وإشراك المجتمع المدني هما وجهان لعملة واحدة، وبالتالي ما يقال عن الأولى يمكن أن يقال عن الثانية، وقد ظهرت في الآونة الأخيرة أفكار كثيرة وحركة فكرية قوية حول دور المجتمع المدني في تفعيل حركية التنمية في المجتمع، وما يمكن أن يعكسه من تطور حضري ونمو لمختلف مجالات الحياة، وتظهر مشاركة المواطنين وتبرز أهميتها خصوصاً على المستوى المحلي حيث تعتمد اللامركزية كنمط للتسيير الإداري.
 - ينبغي على منظمات المجتمع المدني الاستمرار في المطالبة بمزيد من الشفافية والمشاركة في الموازنة، ولكن ينبغي عليها أيضاً استخدام معلومات الموازنة المتاحة والمشاركة في مناقشاتها للحد الأقصى المسموح به، مع ضرورة الحفاظ على استمرار المطالبات بمعلومات الموازنة والسعي للتأثير في عملية الموازنة إذا كانت الحكومة ستستمر في إعداد ونشر معلومات الموازنة الأكثر أهمية؛
 - ينبغي على المجتمع المدني المطالبة بشمولية أكبر لآليات المشاركة الخاصة بالحكومة، بحيث تُسمع جميع الأصوات المهمشة، لتشجيعها على الاستفادة من فرص المشاركة القائمة ولدفع زيادة هذه الفرص.

4.3. تجسيد شفافية الموازنة العامة في ظل مستجدات عصرنة النظام الميزانياتي بالجزائر.

إن إصلاحات الأنظمة الميزانية والمالية التي انطلقت فيها الجزائر سنة 2001 تدخل في إطار النسق العام لإصلاح وتحديث هياكل الدولة بما يتماشى مع الرهانات الوطنية والدولية بغية وضع قاعدة صلبة ومتمينة لبناء استراتيجية تنموية شاملة، خاصة وأن التجربة أثبتت فشل كل المحاولات والسياسات السابقة الرامية إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك راجع لأنها لم تول الاهتمام الأكبر لإصلاح الإدارة وطرق التسيير والمراقبة على الأموال العمومية.

1.4.3. المستجد المتعلق بالقانون العضوي 18-15 المتعلق بالقوانين المالية:

- فيما يتعلق بالنظام القانوني الخاص بقوانين المالية والمحدد لمبادئ وقواعد المالية العامة وحسابات الدولة وكذا تنفيذ قوانين المالية ومراقبة تنفيذها، فإنه يمكننا أن نورد أهم ما جاء فيه من نصوص تتعلق بالشفافية والإفصاح في النقاط الآتية: (القانون العضوي 18-15، بالتصرف).
- وجوب تقديم الوزير المكلف بالمالية عرضا شاملا عند نهاية كل سنة مالية حول عمليات التسوية أمام الهيئات المختصة للبرلمان في حالة حدوث خلل في التوازنات العامة؛
 - وجوب تبرير الاعتمادات المالية اللازمة لتغطية نفقات الدولة كل سنة وبصفة كاملة؛
 - وجوب مرافقة مشروع قانون المالية بالوثائق الآتية:
 - تقرير عن الوضعية والآفاق الاقتصادية والاجتماعية والمالية على المدى المتوسط ويبرز على الخصوص التوازنات الاقتصادية والمالية التقديرية؛
 - ملاحق تفسيرية يبين فيها، لاسيما التطور حسب صنف الضرائب بما فيها تلك المتعلقة بالتدابير الجديدة؛
 - وثائق مجمعة في ثلاث أحجام تتعلق ب: مشروع ميزانية الدولة، تقرير عن الأولويات والتخطيط؛ التوزيع الإقليمي لميزانية الدولة).
 - يجب أن يرفق مشروع قانون المالية التصحيحي بما يأتي:
 - تقرير تفسيري للتعديلات المدرجة في قانون المالية للسنة؛
 - أي وثيقة من شأنها تقديم معلومات ضرورية ومفيدة.
 - يجب أن يرفق مشروع القانون المتضمن تسوية الميزانية المقدم كل سنة بما يأتي:
 - ملاحق تفسيرية تتعلق بنتائج العمليات الميزانيات والحسابات الخاصة بالجزينة وعمليات الجزينة؛
 - حساب عام للدولة، يتضمن الميزان العام للحسابات وحسابات النتائج والحصيلة والملحق والملاحق وتقييم التزامات الدولة الخارجة عن الحصيلة وتقرير عرض يوضح على الخصوص التغيرات في الطرق وقواعد المحاسبة المطبقة خلال السنة المالية.
 - تقرير وزاري للمردودية، توضح من خلاله الظروف التي نفذت فيها البرامج المسجلة في الميزانية وكذا مدى بلوغ الأهداف المسجلة فيها من خلال مؤشرات الأداء المرتبطة بها، والنتائج المحققة والتفسيرات المتعلقة بالفوارق المعايينة.
 - يجب أن يرفق مشروع القانون المتضمن تسوية الميزانية بتقرير لمجلس المحاسبة يتضمن نتائج تنفيذ قانون المالية للسنة المعنية، وتصديق حسابات الدولة حسب المبادئ النظامية والصدق والوفاء.

2.4.3. المستجد المتعلق بصدور المراسيم التنفيذية المنظمة لتنفيذ القانون العضوي 18-15:

- جاءت هذه المراسيم التنفيذية كإطار تنظيمي لمشروع عصرنة النظام الميزانياتي والتي وصل عددها إلى 13 مرسوما إلى غاية جوان 2021، تعمل على خلق بيئة ملائمة لتنفيذ هذا المشروع بما يضمن تجسيد وتعزيز شفافية الموازنة العامة وتمثل فيما يلي:
- المرسوم التنفيذي رقم 20-335؛ يحدد كفاءات تصميم وإعداد الإطار الميزانياتي المتوسط المدى، جاء ليوضح تنفيذ المادة 05 من القانون 18-15، وحسب المادة 02 منه: "... يندرج مشروع ميزانية الدولة للسنة ضمن الإطار الميزانياتي المتوسط المدى، ويجب أن يكون منسجما مع التقرير المتضمن وضعية الاقتصاد الوطني وتوجيه المالية العمومية...". (المرسوم 20-335، 22 نوفمبر 2020).
 - المرسوم التنفيذي رقم 20-353؛ يحدد العناصر المكونة لتصنيف إيرادات الدولة، جاء ليوضح تنفيذ المادتان 15 و73؛ (المرسوم 20-353، 30 نوفمبر 2020)
 - المرسوم التنفيذي رقم 20-354؛ يحدد العناصر المكونة لتصنيفات أعباء ميزانية الدولة، ليوضح تنفيذ المادتان 28 و29؛ (المرسوم 20-354، 30 نوفمبر 2020)

- المرسوم التنفيذي رقم 20-382؛ يحدد شروط إعادة استعمال الاعتمادات الملغاة، جاء ليوضح تنفيذ المادة 26 ؛ (المرسوم 20-382، 19 ديسمبر 2020)
- المرسوم التنفيذي رقم 20-383؛ يحدد شروط وكيفية حركة الاعتمادات المالية وكذا كيفية تنفيذها، يوضح تنفيذ المادة 34؛ (المرسوم 20-383، 27 ديسمبر 2020)
- المرسوم التنفيذي رقم 20-384؛ يحدد شروط وكيفية تنفيذ اعتمادات الدفع المتوفرة خلال الفترة التكميلية، المادة 36؛ (المرسوم 20-384، 19 ديسمبر 2020)
- المرسوم التنفيذي رقم 20-385؛ يحدد كيفية تسجيل واستعمال الأموال المخصصة للمساهمات بعنوان البرامج المسجلة في ميزانية الدولة، جاء ليوضح تنفيذ المادة 39؛ (المرسوم 20-385، 19 ديسمبر 2020)
- المرسوم التنفيذي رقم 20-386؛ يحدد شروط استعادة الاعتمادات المالية، جاء ليوضح تنفيذ المادتان 38 و40؛ (المرسوم 20-386، 19 ديسمبر 2020)
- المرسوم التنفيذي رقم 20-387؛ يحدد كيفية إعداد جدول التعداد المرفق بمشروع قانون المالية للسنة، يوضح تنفيذ المادة 75؛ (المرسوم 20-387، 19 ديسمبر 2020)
- المرسوم التنفيذي رقم 20-403؛ يحدد شروط نضج وتسجيل البرامج، هذا ما جاء يوضح المادة 82؛ (المرسوم 20-403، 29 ديسمبر 2020)
- المرسوم التنفيذي رقم 20-404؛ يحدد كيفية تسيير وتفويض الاعتمادات المالية، هذا ما جاء يوضح المادة 82 ؛ (المرسوم 20-404، 29 ديسمبر 2020)
- المرسوم التنفيذي رقم 21-62؛ يحدد إجراءات التسيير الميزانياتي والمحاسبي الملائمة لميزانيات المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري والهيئات والمؤسسات العمومية الأخرى المستفيدة من تخصيصات ميزانية الدولة، جاء ليوضح تطبيق المادة 25؛ (المرسوم 21-62، 08 فيفري 2021)
- المرسوم التنفيذي رقم 21-252؛ يتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة المالية، وهذا من أجل تسهيل عملية تنفيذ الإصلاح. (المرسوم 21-252، 06 جوان 2021)

3.4.3. المستجد المتعلق بالمشروع التمهيدي لقانون المحاسبة العمومية الجديد:

- جاء هذا المشروع التمهيدي لدراسة وتمحيص مختلف الأحكام المقترحة التي جاءت لتؤكد التجسيد الفعلي للقانون العضوي 18-15، والتي تتوافق إلى حد كبير مع جاء في مضمونه، ويعتبر من أهم مستجدات عصرة النظام الميزانياتي التي تُسهم في تجسيد وتعزيز الشفافية بالجزائر ، لذا يمكن أن نستعرض أهم أسباب صدوره في: (وزارة المالية، 2021، ص ص: 1-2)
- أدرجت أحكام القانون العضوي 18-15 المتعلق بقوانين المالية مفاهيم جديدة ناجمة عن تطوير المنظومات الميزانياتية بغرض تعزيز شفافية الإستراتيجية الميزانياتية، والتي تندرج في إطار عصرة نظام المالية العامة التي شرعت فيها وزارة المالية؛
- تسجل هذه الأحكام في إطار منظور ميزانياتي متعدد السنوات مقدم في شكل مهام، برامج، أنشطة وموجهة نحو تحقيق النتائج؛
- تؤثر هذه المستجدات، التي تشكل شرطا لنجاح الأنشطة الرامية إلى تحسين تسيير مصالح الدولة بالإضافة إلى شفافية ورقابة العمليات الميزانياتية، بشكل مباشر على المنظومة المحاسبية الحالية؛

- يشمل هذا الإصلاح المستجدات المدرجة في القانون العضوي المتعلق بقوانين المالية مع الأخذ بعين الاعتبار مبادئ التسيير الكلاسيكي للعمليات المالية ومحاسبة الدولة، على غرار مبدأ الفصل بين الأمرين بالصرف والمحاسبين العموميين، وكذا مبدأ وحدة الصندوق حيث يشكل خطوة حاسمة في إطار تحديث أدوات تنفيذ أحكام قوانين المالية.

- يهدف هذا الإصلاح إلى الانتقال من محاسبة الصندوق إلى المحاسبة على أساس الحقوق المثبتة المستوحاة من معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام، والتي تسمح بإستخراج قوائم مالية تعكس صورة صادقة عن الذمة المالية، الوضعية المالية والنتيجة عند إقفال الدورة المحاسبية؛ كما يسمح هذا الانتقال للبرلمان بالحصول على جميع المعلومات للتقييم وتقدير الحالة المالية الحقيقية للدولة، للسماح بتعزيز قدرتها في اتخاذ القرار.

4.4.3. المستجد المتعلق بالدستور الجديد 2020 القانون الأسمى في التشريع الجزائري: (الدستور الجزائري، 2020)

أعطى الدستور الجزائري الجديد أهمية كبيرة لمصطلح الشفافية، وتبنى هذا الاهتمام من خلال محتوى بعض المواد لذا وحسب نص المادة 09 من الدستور: "يختار الشعب لنفسه مؤسسات، غايتها ما يأتي: ضمان الشفافية في تسيير الشؤون العمومية،..." وكذا محتوى المادة 10: "تسهر الدولة على تفعيل دور المجتمع المدني للمشاركة في تسيير الشؤون العمومية"، وفي المادة 55 منه: "يتمتع كل مواطن بالحق في الوصول إلى المعلومات والوثائق والإحصائيات، والحصول عليها وتداولها". كما خص بالباب الرابع في فصله الرابع التحديث عن "السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته" من خلال المادتين 204 و205.

يرز لنا من خلال استعراض ما سبق من مواد قانونية وردت في القانون الأسمى للتشريع الجزائري (الدستور) ورود هذه النصوص القانونية بصيغة عامة، وإنها نصت صراحة على مصطلح الشفافية ودعت لإشراك المجتمع المدني في مسائل التنمية وأحقية المواطن في الحصول على المعلومات والإحصائيات، إلا أنه غاب عنها استعراض أو ذكر للآليات التي تضمن هذا الحق أو كيفية ممارسة الشفافية. ومن ذلك نذكر أن هذه النصوص لم تشر إلى وجوب نشر تقارير مجلس المحاسبة، الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومحاربه، والمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي للجمهور. وهي الآلية الوحيدة التي تبرز الشفافية، سيما في تسيير المال العام في أقصى صورها هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن القانون العضوي 18-15 المتعلق بقوانين المالية، بالرغم من التعديل الذي طرأ عليه في الآونة الأخيرة، إلا أنه لم يعزز مبادئ شفافية الموازنة العامة، خاصة فيما يتعلق بإعطاء حق فرص المشاركة للمواطن في عملية الموازنة بمختلف مراحلها، أو إتاحة المعلومات له في وقتها الأنسب أو إمكانية اطلاعه على الوثائق، حتى عندما تنشر وزارة المالية بعض الوثائق على موقعها الإلكتروني فيعتبر هذا وفقا للقانون الحالي تكريما منها وليس التزاما قانونيا، الأمر الذي يقودنا إلى تسجيل نقص واضح لمظاهر ومبادئ شفافية الموازنة العامة بالجزائر، وهو ما تؤكد نتاج تقرير مسح الموازنة المفتوحة المعروضة آنفا.

4. الدراسة الميدانية:

1.4. إعداد وعرض أداة الدراسة:

تم الإعتماد في الدراسة الميدانية على أسلوب الإستبيان، بإعتباره أكثر الأدوات إستخداما من قبل الباحثين لجمع البيانات الأولية، وتناولنا كيفية إعداد الإستبيان وتوزيعه على أفراد مجتمع الدراسة، إضافة إلى التعرض للمنهج المتبع في الدراسة، ومختلف الأساليب الإحصائية التي استخدمت لمعالجة نتائج أداة الدراسة الميدانية، وذكر محتوى إستمارة الإستبيان وحدود الدراسة.

1.1.4. منهج وعينة الدراسة:

للوصول إلى نتائج موضوعية تفي بغرض الدراسة الميدانية، وتحقيق الأهداف المرجوة منها، كان لابد من اتباع منهج يسهل عملية البحث، ويسمح بالكشف عن الحقائق العلمية وتحديد الأسباب والنتائج المترتبة عنها، كما حاولنا تحديد مجتمع الدراسة على أساس أهداف الدراسة الميدانية من خلال تسليط الضوء على بعض العناصر المتعلقة بالعينة موضوع الدراسة.

1.1.1.4. منهج البحث العلمي المستخدم في الدراسة: إنطلاقاً من طبيعة الدراسة والمعلومات المراد الحصول عليها للتعرف على آراء إطارات الإدارة المركزية لوزارة المالية، المديرية العامة للميزانية، حول مدى مساهمة عصرنه النظام الميزانياتي بالجزائر في تجسيد شفافية الموازنة العامة، فقد استخدم المنهج الوصفي التحليلي، الذي يعتمد على دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع ويهتم بوصفها وصفاً دقيقاً، ويعبر عنها تعبيراً كيفياً وكمياً، فالتعبير الكيفي يصف لنا الظاهرة ويوضح خصائصها، أما التعبير الكمي فيعطينا وصفاً رقمياً يوضح مقدار هذه الظاهرة أو حجمها ودراجات إرتباطها مع الظواهر الأخرى، كما لا يكتفي هذا المنهج عند جمع المعلومات المتعلقة بالظاهرة من أجل استقصاء مظاهرها وعلاقاتها المختلفة، بل يتعداه إلى التحليل والربط والتفسير للوصول إلى استنتاجات يبنى عليها التصور.

2.1.1.4. مجتمع الدراسة: عند اختيارنا لمجتمع الدراسة وضعنا كشرط أساسي المؤهل العلمي والعملي، والموضع الوظيفي الأعلى على مستوى السلم الإداري الخاص بإطارات المديرية العامة للميزانية، بغية الوصول إلى معلومات دقيقة، ومضبوطة.

- تم تحديد مجتمع الدراسة بناء على توفر معايير: حيث كان القبول ضمن مجتمع الدراسة بناء على الوظيفة العليا التي يشغلها الإطار على مستوى المديرية العامة للميزانية مع توفر المدة الكافية للخبرة المتعلقة بعنوان شغل المنصب العالي، حيث ركزنا أكثر على الإطارات الأكثر خبرة، وإستهدفنا بصفة كبيرة مجموعة مديرية عصرنه وتطوير أنظمة الميزانية.

- أما فيما يخص فئات مجتمع الدراسة يمكن حصر مجتمع الدراسة ضمن الفئات الرئيسية: المدير العام رؤساء الأقسام، المدراء، المدراء الفرعيين، رؤساء المكاتب، المكلفين بتقديرات الميزانية.

كان الغرض من تصويب مجتمع الدراسة لإطارات مديرية عصرنه أنظمة الميزانية كونهم تلقوا تكوينات، وتربصات بالخارج بخصوص عصرنه أنظمة الميزانية.

3.1.1.4. عينة الدراسة: لم يتم تحديد حجم العينة بشكل مسبق نظراً لعدم تجاوب العديد من ذوي الاختصاص سواء بالرفض أو التماطل، فحاولنا التماسي مع عدد الاستثمارات المسترجعة بغرض الوصول إلى نسبة مقبولة تعكس مستوى مجتمع الدراسة. ووزعت إستمارة الاستبيان على 30 إطار وتم استرجاعها كلها، ولم نستبعد أية واحدة نظراً لحاجتنا لآراء إطارات المديرية العامة للميزانية، وبالتالي عدد الاستثمارات 30 إستمارة بنسبة 100%.

2.1.4. تحضير وإعداد الإستبيان:

عملية إعداد الإستبيان تستلزم الوقوف على خطوات يجب القيام بها، لجعله أكثر وضوحاً وقابلاً للفهم من قبل قارئ أسئلة الإستبيان، وهذا مروراً بمراحل بناء هذا الإستبيان واختبار الصدق الظاهري والثبات لأداة الدراسة.

1.2.1.4. تصميم الاستبيان وهيكل الاستمارة: في هذه المرحلة حاولنا قدر الإمكان إعداد الأسئلة بصفة بسيطة وواضحة حتى تكون قابلة للفهم من قبل الأفراد المستجوبين، والذين من المفروض أن يكونوا على دراية بموضوع الدراسة. وهناك جملة من النقاط التي حاولنا مراعاتها لدى إعداد استمارة الاستبيان أهمها:

- أعداد أسئلة الاستبيان بأسلوب بسيط ولغة مفهومة، لتفادي الالتباسات التي قد تنشأ نتيجة استخدام قنوات توزيع مختلفة (البريد الإلكتروني، و...).

- اعتماد طريقة الإجابة المغلقة لعدة أسباب من بينها، طرح عدة إجابات يزيد من حجم الإستبيان، ما يؤدي إلى ملل المجيبين (أفراد العينة) ويخلق نوع من التكاليف ما يجعل إجاباتهم عشوائية، كما أن الأسئلة المغلقة تحتل إجابة محددة من أجل تحديد آراء أفراد العينة حول أهم المواضيع التي تناولها الاستبيان.

- بالإضافة إلى إحداث بعض التعديلات على الإستبيان (إضافة، حذف، تغيير) بعد استشارة أساتذة في التخصص، وطرح استمارات أولية لمعرفة سهولة التعامل معها، وبغرض تحكيم الإستبيان.

2.2.1.4. محاور الإستبيان: شمل الإستبيان 41 سؤالاً بوبت إلى 04 محاور أساسية، ويمكن عرضها فيما يلي:

- المحور الأول: تضمن الأسئلة المتعلقة بالمعلومات الشخصية عن عينة الدراسة، وشملت الفقرات من 01 إلى 06.
- المحور الثاني: تضمن الأسئلة المتعلقة ب: عصرنة النظام الميزانياتي في الجزائر، وشمل الفقرات من 07 إلى 21
- المحور الثالث: تضمن الأسئلة المرتبطة ب: تجسيد الشفافية في الموازنة العامة للجزائر، وشمل الفقرات من 22 إلى 29
- المحور الرابع: تضمن الأسئلة المرتبطة ب: مستجدات عصرنة النظام الميزانياتي في تجسيد شفافية الموازنة العامة للدولة في الجزائر، وشمل الفقرات من 30 إلى 41.

حيث يعتمد إعداد الإستبيان الشكل المغلق الذي يحدد الإجابات المحتملة لكل سؤال، وقد أستخدم مقياس ليكرت LIKERT المتدرج ذي النقاط الخمس لقياس العبارات، بحيث أخذ هذا المقياس الشكل التالي:

الجدول 03: تعريف معاملات مقياس ليكرت

| التصنيف | موافق بشدة | موافق | محايد | غير موافق | غير موافق بشدة |
|---------|------------|-------|-------|-----------|----------------|
| الدرجة | 1 | 2 | 3 | 4 | 5 |

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات مقياس ليكرت LIKERT .

3.1.4. صدق أداة الدراسة:

صدق إستمارة الإستبيان يعني التأكد من أنها سوف تقيس ما أعدت لقياسه، كما يقصد بالصدق " شمول الإستمارة لكل العناصر التي يجب أن تدخل في التحليل من ناحية، ووضوح فقراتها من ناحية ثانية، بحيث تكون مفهومة لكل من يستخدمها". وقمنا بالتأكد من صدق أداة الدراسة من خلال:

1.3.1.4. الصدق الظاهري للأداة (صدق المحكمين): تم عرض أداة الدراسة في صورتها الأولية على عدد من المحكمين المتمثلين في الأساتذة أهل الاختصاص، بغية التأكد من سلامة بناء الأداة خاصة من حيث دقة الأسئلة وإحاطتها بمحاور الدراسة، وتركزت توجيهات المحكمين على المصطلحات وكذا التناسق بين فروع المحاور وتجنب التكرار لمضمون العبارات، كما نصحوا بضرورة حذف وإضافة بعض العبارات إلى بعض المحاور.

وإستنادا إلى الملاحظات والتوجيهات التي أبداها المحكمون، تم إجراء التعديلات التي إتفق عليها معظم المحكمين، و بلغ عدد عبارات الإستبيان في صورته النهائية 41 سؤالاً.

2.3.1.4. الصدق البنائي: وحاولنا التأكد من الصدق البنائي بالاعتماد على معاملات ثبات أداة الدراسة لكل محور من محاورها بإستخدام معامل ألفا كرونباخ، وذلك بالإعتماد على نتائج الدراسة، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول 04: يوضح معاملات الثبات لمحاور أداة الدراسة بإستخدام طريقة ألفا كرونباخ:

| المحاور | عدد العبارات | معامل الثبات |
|--|--------------|--------------|
| عصرنة النظام الميزانياتي في الجزائر | 15 | 0.90 |
| إرساء الشفافية في الموازنة العامة للجزائر | 08 | 0.89 |
| مستجدات عصرنة النظام الميزانياتي في تجسيد شفافية الموازنة العامة للدولة في الجزائر | 12 | 0.88 |
| الإجمالي | 35 | 0.96 |

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على نتائج spss.

ويتضح من الجدول رقم 04 أن معامل ثبات الدراسة (معامل ألفا كرونباخ) قد تراوح بين (90%) أمام عبارات المحور المتعلق بعصرنة نظام الموازنة العامة للدولة في الجزائر وهو معامل مرتفع، وبين (89%) بالنسبة لعبارات المحور المرتبط بإرساء الشفافية في الموازنة العامة للجزائر، وهو معامل ثبات مرتفع كذلك، وبين (88%) بالنسبة لعبارات المحور المرتبط مستجدات عصرنة النظام الميزانياتي في إرساء شفافية الموازنة العامة للدولة في الجزائر، وهو معامل مرتفع كذلك، كما أن معامل ألفا كرونباخ لجميع عبارات المحاور (الإجمالي) كان (96%) هو معامل ثبات كبير ومقبول وموثوق إحصائيا لأغراض البحث العلمي في مجال الدراسة كونها أعلى من النسبة المقبولة (60%)، وبالتالي يتأكد صدق وثبات فقرات الاستبيان لتصبح صالحة للتطبيق على عينة الدراسة.

2.4. أساليب المعالجة الإحصائية وحدود الدراسة:

في هذا المحور سيتم التطرق للأساليب الإحصائية المعالجة لنتائج الدراسة، التي تم إستخدامها للدراسة من أجل تحليل وتفسير نتائج الإستبيان، بالإضافة إلى مختلف الحدود التي تم التعرض لها خلال الدراسة الميدانية لهذا الموضوع.

1.2.4. أساليب المعالجة الإحصائية للبيانات:

1.1.2.4. البيانات الأولية: وذلك من خلال البحث في الجانب الميداني بتوزيع استمارات الاستبيان على شركات محل الدراسة، ومن ثم استخدام الادوات الاحصائية بهدف الوصول إلى دلالات ذات قيمة تدعم موضوع الدراسة، تم معالجة البيانات باستخدام البرنامج الإحصائي spss من خلال:

- حساب ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة .

- استخدام مقاييس النزعة المركزية (التكرارات، النسب المئوية، المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية) لوصف البيانات

- تتعين درجة الموافقة وفق المجالات التالية: [1، 1.80] موافق بشدة، [1.81، 2.60] موافق، [2.61، 3.40] محايد، [3.41، 4.20] غير موافق، [4.21، 5] غير موافق بشدة

2.1.2.4. حدود الدراسة: جرت الدراسة الميدانية ضمن الحدود التالية:

- الحدود المكانية: من خلال هذه الدراسة نحاول إستقصاء المهنيين بوزارة المالية في الجزائر، وبالتالي تتمثل الحدود المكانية في اقتصرها على أفراد العينة في وزارة المالية.

- الحدود الزمنية: مضمون ونتائج الدراسة الميدانية مرتبطان بالزمن الذي أجريت فيه الدراسة، حيث تتمثل في الفترة الممتدة بين تاريخ توزيع إستمارة الإستبيان وتاريخ إستلام آخر استمارة، أي من 01 جوان إلى 30 جوان من السنة الجارية (حوالي 30 يوم).

- الحدود البشرية: وتتمثل في الحدود المتعلقة بالمستجوبين، حيث تستند الدراسة على آراء المهنيين في وزارة المالية، على أن يكون المستجوب مطلعاً على مستجدات عصرنة نظام الموازنة العامة بالجزائر.

2.2.4. تحليل وتفسير نتائج الدراسة: يتناول هذا الجزء عرض النتائج التي توصلت إليها الدراسة، وتحليلها وتفسيرها من خلال التعرف على إجابات أفراد العينة، مدى مساهمة مستجدات عصرنة النظام الميزانياتي في تجسيد شفافية الموازنة العامة، ثم استنتاج إتجاه العينة لكل سؤال من الأسئلة حسب ما تم التطرق إليه سابقاً في أساليب المعالجة الإحصائية للبيانات.

1.2.2.4. خصائص عينة الدراسة: لقد تم إستخدام أساليب الإحصاء الوصفي (التكرارات و النسب المئوية)، لوصف خصائص عينة الدراسة من حيث الجنس والعمر، المستوى التعليمي، الوظيفة وسنوات الخبرة، وتفيد دراسة خصائص العينة الدراسة لمعرفة طبيعة ونوعية النتائج المتحصل عليها في هذه الدراسة.

الجدول 05: خصائص عينة الدراسة حسب البيانات الشخصية

| المتغير | الخيارات | التكرارات | النسبة المئوية % |
|---------------|---------------------------|-----------|------------------|
| الجنس | ذكر | 13 | 43.3 |
| | أنثى | 17 | 56.7 |
| العمر | من 30-40 سنة. | 08 | 26.7 |
| | من 41-50 سنة. | 21 | 70 |
| | أكثر من 50 سنة. | 01 | 3.3 |
| المؤهل العلمي | ليسانس | 19 | 63,3 |
| | دراسات عليا | 4 | 13.3 |
| | أخرى | 07 | 23,3 |
| الوظيفة | نائب مدير | 08 | 26.7 |
| | رئيس مكتب | 03 | 10 |
| | مكلف بتقديرات الميزانية | 05 | 16.7 |
| | إطار | 10 | 33.3 |
| | مدير | 04 | 13.3 |
| الخبرة | أقل من 10 سنوات | 06 | 20 |
| | من 10 إلى 20 سنة | 22 | 73,3 |
| | أكثر من 20 سنة | 02 | 6,7 |
| الرتبة | مفتش محلل مركزي للميزانية | 07 | 23.3 |
| | متصرف رئيسي | 20 | 66.7 |
| | مفتش محلل رئيسي للميزانية | 03 | 10 |

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على نتائج spss.

نلاحظ من خلال الجدول أن معظم المستقيمين كانوا من جنس الإناث وذلك بنسبة 56.67%، بينما نسبة كانت 43.33%، وبالنسبة للعمر فكانت معظم أفراد العينة من 41 إلى 50 سنة بنسبة 70%، أما المؤهل العلمي إتضح لنا أن أغلب أفراد العينة المدروسة لها درجة علمية متمثلة في شهادة ليسانس جامعي وذلك بنسبة 63,3% مما يدل على أن أفراد العينة لديهم قدرة كافية وهو الشيء الذي يساعد على إعطاء نتائج جيدة للدراسة من خلال فهم أسئلة الاستبيان وإعطاء إجابات دقيقة، وبالنسبة للوظيفة فكانت نسبة الوظيفة كإطار بالمديرية الأكبر ب 33.3% إلا أنه نجد بعدها نائب مدير وفي المرتبة الثالثة مكلف بتقديرات الميزانية ما يؤكد أن الفئة المختارة لها معرفة لا بأس بها بمشروع العصرنة، أما عنصر الخبرة فكانت أكبر نسبة ب 73.3% للفئة من 10 إلى 20 سنة ما يجعل اجابة هذه الفئة مهمة جدا نظرا للخبرة التي تفوق 10 سنوات في هذا المجال.

2.2.2.4. تحليل وتفسير نتائج عصرنة النظام الميزانياتي في الجزائر

يتم في هذا المحور عرض نتائج عصرنة النظام الميزانياتي في الجزائر، بالإضافة إلى تحليل وتفسير النتائج المتعلقة بعبارات فروع هذا المحور، وهذا بحسب إجابات وآراء أفراد عينة الدراسة.

1.2.2.2.4. الإصلاح الميزانياتي بالجزائر: حيث يقدم لنا الجدول 06 معلومات وصفية للعبارة الخاصة بالإصلاح الميزانياتي بالجزائر، والملاحظ حسب آراء العينة ، واستجابات العينة لأسئلة الفرع الأول اتضح لنا بأن نسبة 66.7% من إجمالي العينة قد استجابت للمحور الأول "موافق بشدة"، وكذا 33.3% استجابوا ب"موافق". وهذا دليل على تلقي هذا الفرع لقبول جيد من طرف العينة، كما نلاحظ أن قيمة المتوسط الحسابي تقدر ب: 4.76 أي فاقت 4.20 ، وهذا ما يؤكد اتجاه الموافقة بشدة. لاقت كل عبارات هذا الفرع الموافقة بشدة لأن مشروع عصنة النظام الميزانياتي جاء تماشيا مع اصلاح نظام المحاسبة العمومية في الجزائر، والذي على أهمية الإجراءات والسياسات المتخذة من طرف الدولة في مجال اصلاح الموازنة العامة كخطوة أولية لإصلاح المالية العامة، وتحديث التسيير العمومي ليتماشى مع الممارسات الدولية في هذا المجال.

الجدول 06: الإصلاح الميزانياتي بالجزائر:

| معامل الارتباط | الإختلاف المعياري | المتوسط الحسابي | درجة الموافقة | | | | | الفقرة |
|----------------|-------------------|-----------------|---------------|-------|-------|-----------|--------------|--|
| | | | موافق بشدة | موافق | محايد | غير موافق | غ موافق بشدة | |
| 0.058 | 0.47 | 4.76 | 20 | 10 | 0 | 0 | 0 | تسعى وزارة المالية نحو عملية إصلاح وتطوير المحاسبة العمومية عن طريق الإصلاح الميزانياتي كخطوة أولية |
| | | | 66.7 | 33.3 | 0 | 0 | 0 | |
| 0.058 | 0.47 | 4.76 | 20 | 10 | 0 | 0 | 0 | يسمح تعديل القانون العضوي لقوانين المالية بالجزائر بتكييف الإطار التشريعي مع متطلبات عصنة النظام الميزانياتي |
| | | | 66.7 | 33.3 | 0 | 0 | 0 | |
| 0.058 | 0.47 | 4.76 | 20 | 10 | 0 | 0 | 0 | تبنى نظام موازناي متعدد السنوات وفق البرامج المتمحور على النتائج |
| | | | 66.7 | 33.3 | 0 | 0 | 0 | |
| 0.058 | 0.47 | 4.76 | 20 | 10 | 0 | 0 | 0 | تعتبر هيكلية بنية النفقات العمومية وإجراءات تنفيذها ضمن متطلبات الإصلاح الميزانياتي الجزائري |
| | | | 66.7 | 33.3 | 0 | 0 | 0 | |
| 0.058 | 0.47 | 4.76 | 20 | 10 | 0 | 0 | 0 | يضمن إجراء وضع نظام للإعلام الآلي التنسيق بين الإطار المحاسبي والميزانياتي |
| | | | 66.7 | 33.3 | 0 | 0 | 0 | |
| 0.058 | 0.47 | 4.76 | 20 | 10 | 0 | 0 | 0 | يسعى إصلاح الموازنة العامة لإدخال النواحي العلمية والعملية في كل أساليب وأنماط مراحل الموازنة العامة وصياغة وثائق الميزانية بكل شفافية ووضوح |
| | | | 66.7 | 33.3 | 0 | 0 | 0 | |

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على نتائج spss.

2.2.2.2.4. مساهمة القانون العضوي 15-18 في عصنة نظام الميزانياتي بالجزائر: حيث يقدم لنا الجدول 07 معلومات وصفية للعبارة الخاصة بمساهمة القانون العضوي 15-18، والملاحظ حسب آراء عينة الدراسة، واستجابات العينة لأسئلة الفرع الثاني اتضح لنا بأن نسبة 66.7% من إجمالي العينة قد استجابت للمحور ب"موافق"، وكذا 33.3% استجابوا ب"موافق بشدة". وهذا

دليل على تلقي الفرع الثاني لقبول جيد من طرف العينة، كما نلاحظ أن قيمة المتوسط الحسابي تقدر بـ: 4.33 أي فاقت 4.20، وهذا ما يؤكد اتجاه الموافقة بشدة. لاقت جل عبارات هذا الجزء الموافقة بشدة كون هذه النقلة النوعية التي عرفتها الجزائر في مجال تحديث التسيير العمومي باصدار القانون العضوي 15-18 المتعلق بقوانين المالية يساهم وبشكل كبير في تكريس وتنفيذ المحاور الكبرى لمشروع عصنة النظام الميزانياتي، خصوصا مع إصدار المراسيم التنفيذية التي تمهد الطريق نحو وضع مشروع العصنة حيز التنفيذ ابتداء من سنة 2023.

الجدول 07: مساهمة القانون العضوي 15-18 في عصنة النظام الميزانياتي

| معامل الارتباط | الإحراف المعياري | المتوسط الحسابي | درجة الموافقة | | | | | الفقرة | |
|----------------|------------------|-----------------|---------------|-----------|-------|------------|------------|--------|---|
| | | | غ موافق بشدة | غير موافق | محايد | موافق بشدة | موافق بشدة | | |
| 0.894 | 0.48 | 4.33 | 0 | 0 | 0 | 20 | 10 | تكرار | يهدف إلى إصلاح إطار التسيير العمومي وتوجيهه نحو النتائج والبحث عن الفعالية. |
| | | | 0 | 0 | 0 | 66.7 | 33.3 | % | |
| 0.894 | 0.48 | 4.33 | 0 | 0 | 0 | 20 | 10 | تكرار | يهدف إلى تعزيز شفافية المعلومات الميزانياتية. |
| | | | 0 | 0 | 0 | 66.7 | 33.3 | % | |
| 0.894 | 0.48 | 4.33 | 0 | 0 | 0 | 20 | 10 | تكرار | يعتمد على تقدير متعدد السنوات لإيرادات ونفقات الدولة |
| | | | 0 | 0 | 0 | 66.7 | 33.3 | % | |
| 0.894 | 0.48 | 4.33 | 0 | 0 | 0 | 20 | 10 | تكرار | يعتمد على إصلاح متمركز حول أكثر مرونة للمسيرين والتوجيه نحو مراقبة الأداء |
| | | | 0 | 0 | 0 | 66.7 | 33.3 | % | |
| 0.894 | 0.48 | 4.33 | 0 | 0 | 0 | 20 | 10 | تكرار | يعمل على تحسين مضمون وتقديم مشاريع قوانين المالية. |
| | | | 0 | 0 | 0 | 66.7 | 33.3 | % | |

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على نتائج spss.

3.2.2.2.4. مساهمة المشروع التمهيدي لقانون المحاسبة العمومية الجديد: حيث يقدم لنا الجدول رقم 08 معلومات وصفية للعبارات الخاصة بمساهمة المشروع التمهيدي لقانون المحاسبة العمومية الجديد، والملاحظ حسب آراء عينة الدراسة، واستجابات العينة لأسئلة المحور الأول ويتمتع نتائج هذا الفرع نجد بأن كل من الاستجابة "المحايدة" و"الموافقة" و كذا "الموافقة بشدة" قد تساوت، الامر الذي يدل على وجود نسبة عامة 33.3% كمقدار قبول من طرف العينة لهذا الفرع والتي تعتبر نسبة ضعيفة مقارنة بكلا المحورين السابقين، كما نلاحظ أن قيمة المتوسط الحسابي تقدر بـ: 4.00 أقل من 4.20، وهذا ما يؤكد اتجاه الموافقة. لاقت عبارات هذا الفرع الموافقة كون أن المشروع التمهيدي لقانون المحاسبة الجديد الذي جاء ليوكب التطورات الحاصلة في مجال المالية العامة، الذي لازال قيد الدراسة والتمحيص في مختلف الجوانب التي تطرق لها، ليكون التبنّي الجدي والتطبيق الجزئي لمعايير المحاسبة الدولية في القطاع العام، ومع ذلك لا بد من تكييف هذا المشروع التمهيدي مع مستجدات المعايير الدولية.

الجدول 08: مساهمة المشروع التمهيدي لقانون المحاسبة العمومية الجديد

| معامل الارتباط | الإنحراف المعياري | المتوسط الحسابي | درجة الموافقة | | | | | الفقرة | |
|----------------|-------------------|-----------------|---------------|-----------|-------|-------|------------|--------|---|
| | | | غ موافق بشدة | غير موافق | محايد | موافق | موافق بشدة | | |
| 0.994 | 0.83 | 4.00 | 0 | 0 | 10 | 10 | 10 | تكرار | الإنتقال من محاسبة الصندوق إلى المحاسبة على أساس الحقوق المثبتة المتبناة من معايير IPSAS . |
| | | | 0 | 0 | 33.3 | 33.3 | 33.3 | % | |
| 0.994 | 0.83 | 4.00 | 0 | 0 | 10 | 10 | 10 | تكرار | اعتماد أساس الحقوق المثبتة يسمح باستخراج قوائم مالية تعكس صورة صادقة عن الذمة المالية، الوضعية المالية. |
| | | | 0 | 0 | 33.3 | 33.3 | 33.3 | % | |
| 0.994 | 0.83 | 4.00 | 0 | 0 | 10 | 10 | 10 | تكرار | الاعتماد على المحاسبة المالية يسمح بربط التكاليف والنواتج بالسنة المالية المتعلقة بها، تسجيل الحقوق بمجرد الاثبات الفعلي. |
| | | | 0 | 0 | 33.3 | 33.3 | 33.3 | % | |
| 0.994 | 0.83 | 4.00 | 0 | 0 | 10 | 10 | 10 | تكرار | الاعتماد على محاسبة التكاليف تسمح بقياس تكاليف الخدمات المؤداة |
| | | | 0 | 0 | 33.3 | 33.3 | 33.3 | % | |
| | | | 0 | 0 | 10 | 10 | 10 | % | |

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على نتائج spss.

3.2.4. تحليل وتفسير نتائج تجسيد الشفافية في الموازنة العامة للجزائر.

يتم في هذا المحور عرض نتائج تجسيد الشفافية في الموازنة العامة في الجزائر، بالإضافة إلى تحليل وتفسير النتائج المتعلقة بعبارات فروع هذا المحور، وهذا بحسب إجابات وآراء أفراد عينة الدراسة.

1.3.2.4 آليات تحقيق الشفافية:

حيث يقدم لنا الجدول رقم 09 معلومات وصفية للعبارات الخاصة بآليات تحقيق الشفافية، والملاحظ حسب آراء عينة الدراسة، واستجابات العينة لأسئلة المحور الأول ويتمتع نتائج هذا الفرع نجد بأن كل من الاستجابة "المحايدة" و"الموافقة" وكذا "الموافقة بشدة" قد تساوت، الأمر الذي يدلي على وجود نسبة عامة 33.3% كمقدار قبول من طرف العينة لهذا الفرع والتي تعتبر نسبة ضعيفة، كما نلاحظ أن قيمة المتوسط الحسابي تقدر بـ: 4.00 أقل من 4.20، وهذا ما يؤكد اتجاه الموافقة، وهذا تبريره أن الجزائر وبالرغم من المحاولات التي تقوم بها إلا أنها لازالت بعيدة نوعا ما عن آليات تجسيد وتحقيق الشفافية بشكل عام، وشفافية الموازنة العامة بشكل خاص، لذا لابد من التوجه التدريجي نحو تطبيق آليات الشفافية.

الجدول 09: آليات تحقيق الشفافية:

| معامل الارتباط | الإنحراف المعياري | المتوسط الحسابي | درجة الموافقة | | | | | الفقرة | |
|----------------|-------------------|-----------------|---------------|-----------|-------|-------|------------|--------|--|
| | | | غ موافق بشدة | غير موافق | محايد | موافق | موافق بشدة | | |
| 0.994 | 0.83 | 4.00 | 10 | 10 | 10 | 0 | 0 | تكرار | تصميم الإجراءات والتعليمات الحكومية بما يتفق مع قواعد قانونية مكتوبة ومنشورة. |
| | | | 33.3 | 33.3 | 3.33 | 0 | 0 | % | |
| 0.994 | 0.83 | 4.00 | 10 | 10 | 10 | 0 | 0 | تكرار | وضع قواعد واضحة للنشر والإفصاح تحدد فيها: المعلومات التي يجب توفيرها، المواعيد التي يجب نشرها فيها المسؤولية القانونية من عدم نشرها. |
| | | | 33.3 | 33.3 | 3.33 | 0 | 0 | % | |
| 0.994 | 0.83 | 4.00 | 10 | 10 | 10 | 0 | 0 | تكرار | أن تكون نصوص القوانين واللوائح والتعليمات والإجراءات في متناول المواطن وأصحاب الأعمال. |
| | | | 33.3 | 33.3 | 3.33 | 0 | 0 | % | |

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على نتائج spss.

2.3.2.4. متطلبات تجسيد شفافية الموازنة العامة للدولة في الجزائر: حيث يقدم لنا الجدول 10 معلومات وصفية للعبارة الخاصة بمتطلبات تجسيد شفافية الموازنة العامة للدولة في الجزائر، والملاحظ حسب آراء عينة الدراسة، واستجابات العينة لأسئلة المحور الأول ويتمتع نتائج هذا الفرع نجد بأن كل من الاستجابة "المحايدة" و "الموافقة" وكذا "الموافقة بشدة" قد تساوت، الأمر الذي يدلي على وجود نسبة عامة 33.3% كمقدار قبول من طرف العينة لهذا الفرع والتي تعتبر نسبة ضعيفة، كما نلاحظ أن قيمة المتوسط الحسابي تقدر بـ: 4.00 أقل من 4.20، وهذا ما يؤكد اتجاه الموافقة. لاقت عبارات هذا الفرع الموافقة كون أنه ولتعزيز وتجسيد مبادئ الشفافية لدى الموازنة العامة في الجزائر، تطلب الوقوف على جملة من المتطلبات الضرورية، التي تدعم ارساء الشفافية في الجزائر، والتي في مجملها عبارات جاءت لتتوافق إلى حد كبير مع الممارسات العالمية التي تطالب بالاعتماد المؤسسات المتخصصة في مجال الشفافية وعلى رأسها مبادرة الموازنة المفتوحة، التي وحسب تقييمها احتلت الجزائر مراتب متدنية دولية مقارنة مع نظيراتها المنظمة لهذه المبادرة.

الجدول 10: متطلبات تجسيد شفافية الموازنة العامة للدولة في الجزائر

| معامل الارتباط | الإنحراف المعياري | المتوسط الحسابي | درجة الموافقة | | | | | الفقرة | |
|----------------|-------------------|-----------------|---------------|-----------|-------|-------|------------|--------|---|
| | | | غ موافق بشدة | غير موافق | محايد | موافق | موافق بشدة | | |
| 0.994 | 0.83 | 4.00 | 10 | 10 | 10 | 0 | 0 | تكرار | ضرورة توافر جدول زمني ثابت تنقيد به عمليات إعداد الموازنة وإتاحة الوقت الكافي للسلطة التشريعية للنظر في مشروع الموازنة. |
| | | | 33.3 | 33.3 | 3.33 | 0 | 0 | % | |
| 0.994 | 0.83 | 4.00 | 10 | 10 | 10 | 0 | 0 | تكرار | ضرورة تقديم وصف لأهم الإجراءات المتعلقة برصد النفقات وصرف الإيرادات ومدى مساهمتها في تحقيق أهداف سياسة الموازنة. |
| | | | 33.3 | 33.3 | 3.33 | 0 | 0 | % | |
| 0.994 | 0.83 | 4.00 | 10 | 10 | 10 | 0 | 0 | تكرار | تدعيم مشاركة الرأي العام في مناقشة واعتماد مشروع الموازنة. |
| | | | 33.3 | 33.3 | 3.33 | 0 | 0 | % | |

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على نتائج spss.

3.3.2.4. أسباب تدني شفافية الموازنة العامة في الجزائر حيث يقدم لنا الجدول 11 معلومات وصفية للعبارة الخاصة بأسباب تدني شفافية الموازنة العامة في الجزائر، والملاحظ حسب آراء العينة، واستجاباتها لأسئلة المحور الأول ويتمتع نتائج هذا الفرع نجد بأن كل من الاستجابة "المحايدة" و"الموافقة" و كذا "الموافقة بشدة" قد تساوت، الأمر الذي يدل على وجود نسبة عامة 33.3% كمقدار قبول من طرف العينة لهذا الفرع والتي تعتبر نسبة ضعيفة مقارنة بكلا المحورين السابقين، كما نلاحظ أن قيمة المتوسط الحسابي تقدر بـ: 4.00 أقل من 4.20، وهذا ما يؤكد اتجاه الموافقة. لاقت عبارات هذا الفرع الموافقة كون تعددت أسباب تدني شفافية الموازنة بالجزائر، وهذا ما أكد ما تم التعرض له سابقا، وما أكدته نتائج مؤشر الموازنة المفتوحة حول ضعف شفافية الموازنة العامة بالجزائر.

الجدول رقم 11: أسباب تدني شفافية الموازنة العامة في الجزائر

| الفقرة | درجة الموافقة | | | | | المتوسط الحسابي | الإحراق المعياري | معامل الارتباط |
|---|---------------|-----------|-------|-------|------------|-----------------|------------------|----------------|
| | غ موافق بشدة | غير موافق | محايد | موافق | موافق بشدة | | | |
| عدم وجود إشراف جماهيري على وضع الموازنات والذي يعود أساسا إلى عدم توفر قانون ينظم حرية الحصول على المعلومات، على الرغم من أن الدستور الجزائري أقر بحق المواطن في الحصول على المعلومات. | 0 | 0 | 10 | 10 | 10 | 4.00 | 0.83 | 0.994 |
| | 0 | 0 | 3.33 | 33.3 | 33.3 | | | |
| عدم تمتع مؤسسات الرقابة والتدقيق العليا بالاستقلال أو التمويل الكافي للقيام بمهامها، فمجلس المحاسبة هو هيئة تابعة لرئاسة الجمهورية، وغير مفعّل بالكيفية المطلوبة التي تستدعيها الرقابة على الأموال العامة للدولة. | 0 | 0 | 10 | 10 | 10 | 4.00 | 0.83 | 0.994 |
| | 0 | 0 | 3.33 | 33.3 | 33.3 | | | |

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على نتائج SPSS.

4.2.4. تحليل نتائج مستجدات عصرنه النظام الميزانياتي في تجسيد شفافية الموازنة العامة في الجزائر

يتم في هذا المحور عرض نتائج مستجدات عصرنه النظام الميزانياتي في إرساء شفافية الموازنة العامة للدوبة في الجزائر، بالإضافة إلى تحليل وتفسير النتائج المتعلقة بعبارة فروع هذا المحور، وهذا بحسب إجابات وآراء أفراد عينة الدراسة.

1.4.2.4. مستجدات القانون العضوي 15-18 في تجسيد شفافية الموازنة العامة في الجزائر: حيث يقدم لنا الجدول 12

معلومات وصفية للعبارة الخاصة بمستجدات القانون العضوي 15-18 في تجسيد شفافية الموازنة العامة في الجزائر، والملاحظ حسب آراء عينة الدراسة، واستجابات العينة لأسئلة هذا المحور ويتمتع للنتائج نجد بأن كل من الاستجابة "المحايدة" و"الموافقة" و كذا "الموافقة بشدة" قد تساوت، الأمر الذي يدل على وجود نسبة عامة 33.3% كمقدار قبول من طرف العينة لهذا الفرع والتي تعتبر نسبة ضعيفة مقارنة بكلا المحورين السابقين، كما نلاحظ أن قيمة المتوسط الحسابي تقدر بـ: 4.00 أقل من 4.20، وهذا ما يؤكد اتجاه الموافقة. لاقت عبارات هذا المحور الموافق كون القانون العضوي 15-18 المتعلق بقوانين المالية جاء ليوضح التسيير السليم للمال العام والمواكب للممارسات الدولية، إلا أنه وبعد المراسيم التنفيذية التي تم تشريعها من قبل الدولة، بعد هذا القانون سنتي 2019 و2020 التي توضح كيفية تنفيذ وتنظيم هذا القانون، يمكن القول أنه إن لم نمتلك الإرادة السياسية للتغيير والاستمرار في تنفيذه وتجيده على الواقع بدل سن القوانين فقط، وكذا مرونة الإستجابة لمختلف التطورات المستمرة والمتلاحقة.

الجدول 12: مستجدات القانون العضوي 15-18 في تجسيد شفافية الموازنة العامة في الجزائر:

| معامل الارتباط | الإحرف المعياري | المتوسط الحسابي | درجة الموافقة | | | | | الفقرة |
|----------------|-----------------|-----------------|---------------|-------|-------|-----------|--------------|---|
| | | | موافق بشدة | موافق | محايد | غير موافق | غ موافق بشدة | |
| 0.994 | 0.83 | 4.00 | 10 | 10 | 10 | 0 | 0 | تكرار سهولة القراءة والوضوح من خلال توحيد الميزانية بدمج ميزانيات التسيير والتجهيز |
| | | | 33.3 | 33.3 | 3.33 | 0 | 0 | |
| 0.994 | 0.83 | 4.00 | 10 | 10 | 10 | 0 | 0 | تكرار حرية اتخاذ القرار للمسؤولين مقابل تحملهم مسؤولية أكبر في تحقيق الأهداف الموضوعية. مع إلزامية إعداد تقارير أكثر دقة عن تسيير أداائهم والتي تكون مرفقة بمؤشرات الأداء. |
| | | | 33.3 | 33.3 | 3.33 | 0 | 0 | |
| 0.994 | 0.83 | 4.00 | 10 | 10 | 10 | 0 | 0 | تكرار إعداد الميزانية وفقا لبرامج تركز على تحقيق النتائج من خلال توزيع الإعتمادات على أساس البرنامج. |
| | | | 33.3 | 33.3 | 3.33 | 0 | 0 | |
| 0.994 | 0.83 | 4.00 | 10 | 10 | 10 | 0 | 0 | تكرار حسب المادة 41 منه: المتعلقة بسير الحسابات الخاصة للخزينة جاءت مطابقة جزئيا للدستور في المادة 192 الفقرة 02 والمادة 203 الفقرة 01 المتعلقة بمبدأ الشفافية في تسيير الأموال العمومية |
| | | | 33.3 | 33.3 | 3.33 | 0 | 0 | |
| 0.994 | 0.83 | 4.00 | 10 | 10 | 10 | 0 | 0 | تكرار تخضع عمليات تنفيذ ميزانية الدولة إلى الرقابة الإدارية والقضائية والبرلمانية |
| | | | 33.3 | 33.3 | 3.33 | 0 | 0 | |

المصدر: من إعداد الباحثين إعتقادا على نتائج spss.

2.4.2.4. مستجدات القانون التمهيدي لقانون الحاسبة العمومية الجديد في تجسيد شفافية الموازنة: حيث يقدم لنا الجدول 13

معلومات وصفية للعبارات الخاصة بمستجدات القانون التمهيدي لقانون الحاسبة العمومية الجديد في إرساء شفافية ، والملاحظ حسب آراء عينة الدراسة، واستجابات العينة لأسئلة هذا المحور اتضح لنا بأن نسبة 66.7% من اجمالي العينة قد استجابت للمحور - "محايد"، وكذا 33.3% استجابوا بـ "موافق". وهذا دليل على تلقي الفرع الثاني لقبول ضعيف من طرف العينة، كما نلاحظ أن قيمة المتوسط الحسابي تقدر بـ: 3.33 أي لم تتجاوز 3.40، وهذا ما يؤكد اتجاه الموافقة المتوسطة، وهذا فيما يخص كل من تحسين النجاعة من خلال الحوكمة الجيدة والتي تعتبر الشفافية أحد أهم مبادئها، وبالنسبة لجودة التقديرات من خلال التكفل بجزء من التكاليف الناتجة عن برمجة وتنفيذ ميزانية الدولة، وهذا بالتوجه التدريجي لاعتماد موازنة البرامج والأداء التي تعتمد على منطق النتائج بدل منطق الوسائل، وبالنسبة لعبارة إنتاج معلومة ذات نوعية تسمح بتسيير أحسن للديون والمستحقات هي الأخرى تمت الموافقة المتوسطة عليها كون القوائم المالية التي ينتجها نظام الحاسبة العمومية أكثر وضوحا من سابقه، أما بالنسبة للعبارات المتبقية كلها لاقت الحياد التام كون المشروع التمهيدي الجديد للمحاسبة العمومية، لا يزال مبهما بعض الشيء خصوصا في الجانب التطبيقي، ما يحتم تهيئة بيئة ملائمة لاعتماد هذا المشروع، وعلى المشرع الجزائري الإمام بمختلف الجوانب والمستجدات المتعلقة به.

الجدول 13: مستجدات القانون التمهيدي لقانون المحاسبة العمومية الجديد في تجسيد شفافية الموازنة العامة

| معامل الارتباط | الإحتراف المعياري | المتوسط الحسابي | درجة الموافقة | | | | | الفقرة |
|----------------|-------------------|-----------------|---------------|-----------|-------|-------|------------|--|
| | | | غ موافق بشدة | غير موافق | محايد | موافق | موافق بشدة | |
| 0.086 | 0.48 | 3.33 | 0 | 10 | 20 | 0 | 0 | تحسين النجاعة من خلال الحوكمة الجيدة. تكرار |
| | | | 0 | 33.3 | 66.7 | 0 | 0 | |
| 0.086 | 0.48 | 3.33 | 0 | 10 | 20 | 0 | 0 | جودة التقديرات من خلال التكفل بجزء من التكاليف الناتجة عن برمجة وتنفيذ ميزانية الدولة تكرار |
| | | | 0 | 33.3 | 66.7 | 0 | 0 | |
| 0.086 | 0.48 | 3.33 | 0 | 10 | 20 | 0 | 0 | إنتاج معلومة ذات نوعية تسمح بتسيير أحسن للديون والمستحقات. تكرار |
| | | | 0 | 33.3 | 66.7 | 0 | 0 | |
| 0.000 | 0.00 | 3.00 | 0 | 0 | 30 | 0 | 0 | تطوير إجراء الرقابة الداخلية والتدقيق الداخلي. تكرار |
| | | | 0 | 0 | 100 | 0 | 0 | |
| 0.000 | 0.00 | 3.00 | 0 | 0 | 30 | 0 | 0 | تبني معايير IPSAS تعتبر كمدخل لتفعيل الرقابة والمساءلة التي تساهم في ارساء الشفافية تكرار |
| | | | 0 | 0 | 100 | 0 | 0 | |
| 0.000 | 0.00 | 3.00 | 0 | 0 | 30 | 0 | 0 | اعتماد أساس الاستحقاق (محاسبة الحقوق المثبتة) يدعم شفافية الموازنة كون التسجيل يكون لكافة الإيرادات والنفقات والأصول والخصوم وحقوق الملكية وقت حدوث العملية تكرار |
| | | | 0 | 0 | 100 | 0 | 0 | |
| 0.000 | 0.00 | 3.00 | 0 | 0 | 30 | 0 | 0 | الاعتماد على أكثر من محاسبة والتي تعتمد على المحاسبة في القطاع الخاص مع مراعاة خصوصية القطاع العام. تكرار |
| | | | 0 | 0 | 100 | 0 | 0 | |

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على نتائج spss.

بعد التحليل لمحاو الاستبيان توصلنا بصفة عامة الى أنه يمكن التوصية بأن مساهمة مستجدات عصرنه النظام الميزانياتي في تجسيد شفافية الموازنة العامة للدولة هي مقبولة جدا في الجزائر من طرف العينة، كما ويمكننا تعميم الدراسة على مكاتب أخرى.

5. الخاتمة:

تناولت هذه الدراسة مستجدات عصرنه النظام الميزانياتي بالجزائر ضمن القانون العضوي 18-15 المتعلق بقوانين المالية بما يتوافق والاتجاهات الحديثة في هذا المجال، الذي تبعه اصدار المراسيم التنفيذية التي تعمل على تعبيد الطريق نحو خلق بيئة ملائمة لاحتواء مشروع العصرنه، وكذا المشروع التمهيدي لقانون المحاسبة العمومية قيد الدراسة، بما يسمح بتوفير المزيد من الضمانات لتجسيد شفافية الموازنة العامة للدولة بالجزائر.

يمكن استخلاص أهم النتائج المتوصل إليها فيما يلي:

■ نتائج متعلقة بالدراسة:

- مشروع عصرنه الموازنة العامة في الجزائر شمل إصلاح هيكل الموازنة العامة حسب الأولويات التي ترغب الحكومة تحقيقها في شكل برامج تحدد لها أهداف واضحة، بالاعتماد على التخطيط المتوسط المدى؛

- توجه الجزائر نحو تبني مشروع العصرنّة الذي يستجيب للاتجاهات العالمية، غير أن تنفيذه يتطلب توفر شروط لها علاقة بالموازنة العامة كتطوير نظام الرقابة، وتحديث نظام المحاسبة العمومية بما يتوافق والمعايير الدولية IPSAS؛
- تبني مشروع العصرنّة لموازنة البرامج والأداء والمتمحور على النتائج، يسمح للموازنة العامة أن تكون فعالة لتحقيق الأهداف المرجوة، وأكثر كفاءة لضبط الأداء المالي والإداري، وترشيد الانفاق الحكومي، ويسهم في تجسيد الشفافية؛

■ نتائج تطبيقية:

- استعراض شفافية الموازنة العامة للجزائر وفقا لمسح الموازنة المفتوحة، أكد أن تفعيل وتعزيز شفافية المالية العامة ككل والموازنة العامة خاصة ممكنة في الجزائر، لأن عدم النشر ليس راجع لعدم قدرتها على إنتاج المعلومات وإنما بإرادتها وهي نتيجة عرف سائد في ظل مجتمع مدني غير فعال.
- مستجدات عصرنّة النظام الميزانياتي ومن خلال القانون العضوي 15-18 الذي تبعة اصدار مراسيم لتنفيذه، والمشروع التمهيدي الجديد للمحاسبة العمومية تدعم إلى حد ما تعزيز وتجسيد شفافية الموازنة العامة بالجزائر، التي أصبحت مطلبا أساسيا يعبر عن مدى نجاعة أداء الموازنة العامة وتعمل على تطوير التسيير السليم للموارد العامة للدولة.
- يسمح المشروع التمهيدي الجديد للمحاسبة العمومية من إنتاج معلومة ذات نوعية تسمح بتسيير أحسن للديون والمستحقات كون القوائم المالية التي ينتجها هذا النظام الجديد أكثر وضوحا من سابقه.
- مستجدات المشروع التمهيدي الجديد للمحاسبة العمومية، لا يزال مبهما بعض الشيء خصوصا في الجانب التطبيقي، ما يحتم تهيئة بيئة ملائمة لاعتماد هذا المشروع، وعلى المشرع الجزائري الإمام بمختلف الجوانب والمستجدات المتعلقة به.
- من خلال النتائج المتوصل إليها يمكن إقتراح التوصيات التالية:
- إعداد الوثائق وتقارير المالية المشار إليها في تقرير مسح الموازنة المفتوحة لسنة 2019 الصادر عن منظمة الشراكة الدولية للموازنات خلال مختلف مراحل الموازنة وبالتالي تعزز شفافية البيانات المالية .
- توفير شفافية أكثر فيما يتعلق بإجراءات تخطيط الموازنة ، وعمليات إعدادها وتحضيرها وتنفيذها والرقابة عليها.
- ضرورة دراسة مدى إمكانية إصدار تشريع يلزم الوحدات الحكومية باعتماد أساس الاستحقاق كأساس للقياس المحاسبي وكذلك يلزم الوحدات بإعداد الموازنة في ضوء تطبيق موازنة البرامج والأداء، كونها تساهم في تطبيق آليات الحوكمة؛
- إعادة النظر في المصادقة على قوانين ضبط الميزانية و الفارق الزمني لديها، إذ يقترح المشروع الجديد بإلزام السلطة التنفيذية تقديمه في شهر سبتمبر من السنة الموالية لسنة التنفيذ ومناقشته خلال شهر أكتوبر من نفس السنة، وهذا حتى يتسنى اعتماد بياناته في إعداد ميزانية السنة الموالية.
- يجب أن يكون هناك دعم سياسي من طرف الأطراف السياسية الفاعلة، والمشاركة في متابعة وتنفيذ مشروع عصرنّة النظام الميزانياتي، حتى يتم نجاحه ليخدم أغراض شفافية الموازنة العامة للدولة.
- ضرورة إنشاء مراكز لتدقيق البرامج المقدمة قبل أن تقدم للمصادقة عليها من طرف السلطة التشريعية؛

6. المراجع:

1.6. المراجع باللغة العربية:

- الدستور الجزائري الجديد. (2020). الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد82، المؤرخة في 30 ديسمبر 2020.
- القانون رقم 15-18. (02 سبتمبر 2018). القانون العضوي المتعلق بقوانين المالية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد53.
- المرسوم التنفيذي 20-335. (22 نوفمبر 2020). يحدد كفاءات تصميم وإعداد الإطار الميزانياتي المتوسط المدى، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد71، المؤرخة في 02 ديسمبر 2020.
- المرسوم التنفيذي 20-353. (30 نوفمبر 2020). يحدد العناصر المكونة لتصنيف إيرادات الدولة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد73 المؤرخة في 06 ديسمبر 2020.
- المرسوم التنفيذي 20-354. (30 نوفمبر 2020). يحدد العناصر المكونة لتصنيفات أعباء ميزانية الدولة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد73 المؤرخة في 06 ديسمبر 2020.
- المرسوم التنفيذي 20-382 المؤرخ في 19 ديسمبر 2020، يحدد شروط إعادة استعمال الاعتمادات الملغاة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد78 المؤرخة في 27 ديسمبر 2020.
- المرسوم التنفيذي 20-383. (19 ديسمبر 2020). يحدد شروط وكفاءات حركة الاعتمادات المالية وكذا كفاءات تنفيذها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد78 المؤرخة في 27 ديسمبر 2020.
- المرسوم التنفيذي 20-384. (19 ديسمبر 2020). يحدد شروط وكفاءات تنفيذ اعتمادات الدفع المتوفرة خلال الفترة التكميلية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد78 المؤرخة في 27 ديسمبر 2020.
- المرسوم التنفيذي 20-385. (19 ديسمبر 2020). يحدد كفاءات تسجيل واستعمال الأموال المخصصة للمساهمات بعنوان البرامج المسجلة في ميزانية الدولة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد78 المؤرخة في 27 ديسمبر 2020.
- المرسوم التنفيذي 20-386. (19 ديسمبر 2020). يحدد شروط استعادة الاعتمادات المالية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد78 المؤرخة في 27 ديسمبر 2020.
- المرسوم التنفيذي 20-387. (19 ديسمبر 2020). يحدد كفاءات إعداد جدول التعداد المرفق بمشروع قانون المالية للسنة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد78 المؤرخة في 27 ديسمبر 2020.
- المرسوم التنفيذي 20-403. (29 ديسمبر 2020). يحدد شروط نضج وتسجيل البرامج، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد80 المؤرخة في 29 ديسمبر 2020.
- المرسوم التنفيذي 20-404. (29 ديسمبر 2020). يحدد كفاءات تسيير وتفويض الاعتمادات المالية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد80 المؤرخة في 29 ديسمبر 2020.
- المرسوم التنفيذي 21-62. (08 فيفري 2021). يحدد إجراءات التسيير الميزانياتي والمحاسبي الملائمة لميزانيات المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري والهياكل والمؤسسات العمومية الأخرى المستفيدة من تخصيصات ميزانية الدولة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد11 المؤرخة في 15 فيفري 2021.
- المرسوم التنفيذي 21-252. (06 جوان 2021). يتضمن الإدارة المركزية لوزارة المالية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد47 المؤرخة في 15 جوان 2021.

- نادية مغني ، مليكة حفيظ شبايكي. (2016). موازنة البرامج والأداء كمدخل لترشيد النفقات العامة في الجزائر، مجلة الإدارة والتنمية المحلية والدراسات ، العدد 09، 2016، الجزائر.
 - فائزة حيرش، محمد طرشي. (سبتمبر 2020). موازنة البرامج والأداء كأسلوب لعصرنة الموازنة العامة للدولة بالجزائر في ظل القانون العضوي 18-15، مجلة التكامل الاقتصادي، الجزائر، المجلد 08، العدد 03، الجزائر.
 - فاطمة مفتاح. (مارس 2017). المبادرات الدولية لقياس أداء الميزانية العامة، مجلة دراسات أبحاث، العدد 26، الجزائر.
 - نزيه عبد المقصود محمد مبروك. (2015). شفافية الموازنة العامة للدولة أهميتها وآليات تنفيذها، كلية الشريعة و القانون، العدد 30، طنطا.
 - أحمد بلجيلالي. (جانفي 2021). تقييم شفافية الموازنة العامة بالجزائر ومتطلبات تعزيزها، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، المجلد 07، العدد 02، الجزائر.
 - إيمان عبدوس. (2021). آليات حوكمة الميزانية العامة وإتجاهات تطبيقها وفق الإصلاح الميزانياتي في الجزائر، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 24، العدد 01، الجزائر.
 - محمد مسعودي ، أمين بن سعيد، علي مسعودي. (2021). أهمية شفافية الموازنة العامة في الجزائر وفق مبادرة الموازنة المفتوحة 2006-2017، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، المجلد 06، العدد 01، الجزائر.
 - وزارة المالية، المديرية العامة للمحاسبة. (2021). المشروع التمهيدي للقانون المتعلق بالمحاسبة العمومية، الجزائر.
 - وزارة المالية، تقارير عن مديرية عصرنة أنظمة الميزانية ، مقدمة بتاريخ 2021/04/14 على الساعة 11:00، الجزائر.
 - مسح الموازنة المفتوحة 2017، الجزائر، على الموقع: www.internationalbudget.org
 - مسح الموازنة المفتوحة 2019، الجزائر، على الموقع: www.internationalbudget.org
- 2.6. المراجع باللغة الأجنبية:

- IMF. (2012). *Fiscal Transparency, Accountability, and risk*.
- Fölscher, A. (2010). *Budget transparency: New frontiers in transparency and accountability*. london: Transparency & Accountability Initiative Society Foundation .
- Faiza hirech, Mohamed torchi.(jannary 2020). *The modernization of the state budget system and its role in activating supervision of the performance of government units in Algeria, IJRDO - Journal of Social Science and Humanities Research, volume 05, issue01*.
- Ministère de finance. (24 Mai 2005). *Rapport sur l'état des lieux démarrage, direction générale de la comptabilité, algérie*.
- CRC Sogema. (Février 2006) *‘Rapport sur la mise en œuvre du processus de préparation de budget, algérie*.
- Mare raffinot et Boris samuel.(2006). *Les cadres de dépenses à moyen terme, Instrument utile pour les pays à faible revenu ? STATECO N :100*.